مؤقت



# مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٢٦٥** (الاستئناف ١)
الجمعة، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد محبوباني | (سنغافورة) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد غرانوفسكي |
| | أوكرانيا | السيد كروخمال |
| | أيرلندا | السيد كوني |
| | بنغلاديش | السيد تشودري |
| | تونس | السيد بن مصطفى |
| | جامايكا | السيد برندر غاست |
| | الصين | السيد شين غوفانغ |
| | فرنسا | السيد لفيت |
| | كولومبيا | السيد فالديفييزو |
| | مالي | السيد توري |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد الدون |
| | موريشيوس | السيد نيوور |
| | النرويج | السيد براتسكار |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سوديربرغ |

## جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/42)



01-22875 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

**السيد بن مصطفى** (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي لا يتأخر مطلقا، في الميدان وفي مجلس الأمن على حد سواء، عن إطلاع المجلس على التقدم الذي تحرزه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تنفيذ ولايتها في تيمور الشرقية. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام على تقريره الشامل. وأوجه شكري أيضا إلى السيد مارك مالوك براون، والسيد كلاوس رولاند، والسيد لويس فالديفييسو، والسيد هاري هولكيري رئيس الجمعية العامة، والسيد راموس – هورتا عضو مجلس الوزراء الانتقالي في تيمور الشرقية، على إعطائنا تقييماهم للوضع في تيمور الشرقية.

ينعقد اجتماعنا اليوم بروح التطلع للمستقبل بالنسبة لتيمور الشرقية. لقد وصلنا إلى مرحلة بالغة الأهمية في العملية التي بدأت قبل أكثر من عام، ويتطلب ذلك أكثر من أي وقت مضى الدعم غير المشروط والمتجدد من جميع الأطراف. إن ما يتم الرهان عليه هنا هو مستقبل تيمور الشرقية، الذي نريد نحن جميعا أن نراه آمنا، واستقرار المنطقة برمتها.

وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، منذ إنشائها قبل ما يزيد على سنة، نجحت في الاضطلاع بولايتها في عدد من المجالات، على الرغم من الظروف الصعبة التي تعمل في ظلها الإدارة الانتقالية. ونلاحظ مع الارتياح تحسن الحالة على أرض الواقع. فحتى هذا التاريخ تحققت نتائج ملموسة في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة والعدالة والأمن العام والبنى التحتية.

وبالمثل، سجل قطاع الإعلام أيضا تقدما أكيدا، وذلك، على الوجه الخصوص، بفضل إذاعة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والصحيفة التيمورية التي تصدر كل شهرين والتي تمكن اللاجئين من أن يكونوا مطلعين بشكل افضل على الحالة في تيمور الشرقية، مما يشجعهم على اتخاذ قرارهم بالعودة.

ونحن نرحب بهذه الإنجازات التي تؤكد التقييمات التي أجراها أعضاء المجلس أثناء زيارتهم لتيمور الشرقية. كما أنها تتيح لنا فرصة لكي نعرب من جديد عن تأييدنا الكامل للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو للطريقة الفعالة التي أنجز بها مهمة كان من الصعب تخيلها حتى عهد قريب.

وما من شك في أن هناك عقبات أخرى ما زال تذليلها لازما، ونرى أن التعاون مع الحكومة الإندونيسية مهم جدا في هذه المرحلة، بغية تتويج هذا المسعى بالنجاح، والإسهام في تهدئة الأوضاع بشكل عام. والإرادة الثابتة والمؤكدة التي تعاملت بها السلطات الإندونيسية مع مختلف القضايا التي برزت – كتلك المتعلقة باعتقال المشتبه فيهم وبدء إجراءات محاكمتهم؛ وجمع الأسلحة وتدميرها؛ ونزع سلاح الميليشيات؛ والالتزام بوقف أنشطتها؛ وعودة اللاجئين – تشهد على التزام تلك السلطات بحسم القضايا التي لا تزال معلقة. ونعتقد أن على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل تقديم دعم كبير لتيمور الشرقية في جميع المجالات.

إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية هي تجربة رائدة للأمم المتحدة. والنتائج الإيجابية التي حققتها حتى الآن تحفزنا على بذل جهد إضافي لتمكين تيمور الشرقية من الانتقال بنجاح إلى طريق الاستقلال، بما يكفل انتقالا سلسا إلى السلام الدائم في ذلك البلد – وهو سلام يجب أن نبنيه الآن.

ومع ذلك، وكما أشار الأمين العام، ستظل تيمور الشرقية بعد الاستقلال في حاجة إلى معونة دولية كبيرة تتجاوز بكثير نوع المعونة الذي يقدم عادة للبلدان النامية.

وأود أن أغتنم فرصة وجود السيد هاري هولكيري رئيس الجمعية العامة بيننا اليوم، لكي أكرر عليه طلب مجلس الأمن بأن ينظر في إمكانية أن يأذن باستخدام أكثر مرونة للموارد المنصوص عليها في الميزانيات المقررة في حالة عمليات حفظ السلام المعقدة، مثل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ونحن ملزمون، بحكم الواجب، بأن ننجح في هذه العملية الانتقالية التي تمهد الطريق بصورة مرضية للاستقلال الذي يتوق إليه شعب تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يعد الجدول الزمني السياسي المكون من مرحلتين، والذي قدمه المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، عنصرا هاما ينبغي أن نقدم له كل الدعم ليكون تجسيدا ملموسا لإرادة الشعب التيموري السياسية.

وإننا مقتنعون بأن وجود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ضروري للتحضير لمرحلة بناء السلام المقبلة، من خلال إنشاء بعثة متكاملة يقودها الممثل الخاص للأمين العام. ويلزم في هذا الصدد البدء في عملية تفكير شاملة ومتأنية حول الطريقة التي ستدار بها هذه البعثة المتكاملة حتى تحقق النتائج المرجوة.

ونرى من المهم أن نؤيد طلب الأمين العام بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي، باسم بلدي، أن أتقدم بتعازينا لشعبي باكستان والهند على الخسائر في الأرواح التي سببها الزلزال الذي ضرب لتوه هذين البلدين الصديقين.

**السيد لفيت** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا بدوري أود أن أتقدم بتعازي فرنسا القلبية لشعب وحكومة كل من باكستان والهند بمناسبة الزلزال المفجع الذي نزل بالبلدين.

ويسرني سرورا خاصا أن أتوجه بإشادة في محلها للممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية، صديقنا السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. فنحن نقدر العمل الممتاز الذي أنجزه الممثل الخاص وفريقه، وعزمهما المعقود على تنفيذ ولاية الإدارة الانتقالية.

أود أيضا أن أشكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مالوك براون، والسيد كلاوس روهلاند المدير القطري للبنك الدولي؛ والسيد لويس فالديفييسو المستشار بصندوق النقد الدولي، على بياناتهم.

للمرة الثانية هذا الأسبوع، وبعد المناقشة المفتوحة التي دارت حول الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتاح الفرصة لمجلس الأمن ليعمل مع ممثلين بارزين من مؤسسات مالية دولية، ومن صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وهذا مثال يجب أن نقتدي به. فالواقع أنه من الأساسي أن نشجع التشاور فيما بين المؤسسات الرئيسية التي تتحمل مسؤوليات في مجال بناء السلام، بما في ذلك أثناء النظر في عمليات حفظ السلام المعقدة.

وأود أيضا أن أشيد بالرئيس هولكيري الذي قاد بعثة إلى تيمور الشرقية بكل ما عهدناه فيه جميعا من تصميم وعزم.

وأخيرا، أود أن أرحب بحرارة بالسيد خوسيه راموس - أورتا، عضو مجلس الوزراء الانتقالي، المسؤول عن الشؤون الخارجية. لقد قال لنا إن سيرجيو شاخ بسرعة بعد قدومه إلى تيمور الشرقية؛ وأود أن أقول لخوسيه إنه هو نفسه لم يتغير إطلاقا، فقد عرفته منذ ٢٠ سنة.

لقد استمعنا إلى بيانه – وكان بيان رجل ذي حكمة ورؤية ثاقبة. فقد عرض علينا رؤية واقعية وطموحة لتيمور الشرقية المستقلة الديمقراطية. فلنشكره على ذلك.

لا شك أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستبقى في سجلات الأمم المتحدة كمثال على النجاح النموذجي. والتقرير يسرد وصفا دقيقا للتقدم الرائع المحرز خلال الأشهر القليلة الماضية، وبخاصة في مجال إنشاء إدارة تيمورية، وأداء الخدمات العامة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية.

ولكن ذلك ليس نهاية القصة في تيمور الشرقية. فهناك نجاح آخر لا بد من إحرازه: وهو حقبة ما بعد الاستقلال. فبالنسبة للشعب التيموري ما زال الاستقلال، وهذا ما نتفهمه تماما، يمثل طموحا آخذا في التنامي. وعدم الاستجابة لهذه التوقعات ليس من شأنه إلا إثارة اللبس والإحباط. وعلينا أن نوجه للتيموريين إشارة واضحة لا لبس فيها تنم عن ثقتنا في مستقبل بلدهم. وقد أقامت الطبقة السياسية في تيمور مع الإدارة الانتقالية شراكة تستحق التشجيع.

والدور الآن على المجتمع الدولي لأن يساعد التيموريين على بلوغ هدفهم. ولا بد من تزويدهم برؤية واضحة. وفرنسا ترحب بتأكيد الأمين العام، في الفقرتين ٤ و ٥٠ من تقريره، على أن الهدف هو إعلان الاستقلال قبل حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. والانتقال السريع عامل إيجابي لأنه يتفادى خطر التعثر.

ويشهد بهذه الحقيقة العديد من الأمثلة على السلطات الانتقالية الناجحة. فقد دامت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ١٨ شهرا، ودامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية سنتين إلا قليلا.

ولا غنى عن الإسراع قدر الإمكان بالنشوء التدريجي للسلطة السياسية والإدارية التيمورية. وقد اضطُلع بجهود جديرة بالتنويه في هذا الشأن. وتتحدث الأرقام عن نفسها: فقد تم توظيف ما يزيد على ٧ ٠٠٠ موظف تيموري؛ ويشكل التيموريون الأغلبية في مجلس الوزراء الانتقالي؛ وتحقق للميزانية التيمورية مبلغ ١٢٤ مليون دولار.

غير أنه ما زال إحراز المزيد من التقدم لازما. فما زالت ميزانية الإدارة الانتقالية، وهي أكبر ميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تمثل ما يزيد على ١٠ أضعاف ميزانية تيمور الشرقية، وذلك قبل أقل من عام على التاريخ المتوخى للاستقلال. ولا يزال توظيف المسؤولين الحكوميين التيموريين من النسق العالي والمستوى الأوسط أبطأ مما ينبغي. ولا بد من اقتراح برامج للتدريب ومرتبات تكون أكثر اجتذابا للعاملين. ولا تزال الاتصالات تشكل عقبة كأداء في طريق التنمية في المناطق الداخلية من البلد، أما الخدمات الصحية فيكاد يقتصر تقديمها على المنظمات غير الحكومية الدولية. ولا يزال قطاع التعليم يعمل إلى حد بعيد للغاية استنادا إلى المعونات الطارئة. ولا تزال قابلية الكثير من المشاريع التي أنشئت خلال الأشهر القليلة الأخيرة متوقفة إلى درجة أكثر مما ينبغي على الوجود الدولي. وهذه بعض من التحديات الكثيرة التي ما زال يتعين مواجهتها حتى تكون تيمور المستقلة قادرة على البقاء.

وسوف نضطر في معالجة هذه التحديات إلى اللجوء بدرجة متزايدة إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الصناديق والبرامج، ولا سيما الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. ويجب الوفاء بالتعهدات المقطوعة في مؤتمر المانحين ببروكسل في كانون الأول/ديسمبر الماضي، كما ينبغي الإسراع بسداد المدفوعات.

وينبغي أن تكون تيمور الشرقية اختبارا، شريطة أن يكون اختبارا ناجحا لفعالية إجراءات وتمويل حفظ السلام وملاءمتهما وسرعتهما.

وسوف يترتب على الاستقلال تغيير عميق في الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي في تيمور الشرقية. وسوف يتعين أن يكون عمله مكملا لعمل السلطات التيمورية لا أن يكون بديلا عنها بأي شكل من الأشكال. إذ أن الاستقلال سوف يعني الانتقال الحاسم من حفظ السلام إلى بناء السلام.

وتقع على عاتق المجلس مهمة التيقن من أن هذا الانتقال يجري على نحو سلس قدر الإمكان. ويجب أن يتأكد المجلس من الإعداد الأساسي لهذا التحول. ويمكن أن تنطبق المناقشة التي أجريناها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن البند "لا مخرج بدون استراتيجية" انطباقا تاما على تيمور الشرقية. وهكذا ينبغي للمجلس أن يدرس بشكل متواتر في غضون الشهور القادمة ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والوسائل المتاحة لها للتأكد من أنها تتسق على الوجه الأمثل مع احتياجات تيمور الشرقية السريعة التطور.

وتؤيد فرنسا اقتراح الأمين العام تجديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ومن شأن هذه الفترة الطويلة بشكل غير عادي لعملية من عمليات حفظ السلام أن تمكن الإدارة من عبور فترة الانتقال السياسية المحمومة.

بيد أن هذه الولاية لا ينبغي أن تحول دون النظر بشكل أكثر تواترا في وسائل الإدارة الانتقالية وأهدافها. وقد يكون من المفيد أن يتلقى المجلس على فترات أقل تقارير عن آخر تطورات الحالة. وتأمل فرنسا في أن يضطلع في غضون ثلاثة أشهر بدراسة شاملة لمدى ملاءمة الوسائل المتاحة للإدارة الانتقالية من حيث الحالة على أرض الواقع، وذلك بالاستناد إلى توصيات تفصيلية من الأمانة العامة. وسوف تتقدم فرنسا ببعض المقترحات المتعلقة بهذه الدراسة في مشروع القرار قيد المناقشة حاليا. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن ننظر فيما إذا كان من المناسب الاستمرار في العملية القائمة في الأجزاء الشرقية من تيمور الشرقية، حيث يبدو من الأيسر كفالة الأمن فيها وحيث المخاطر من تغلغل الميليشيا ليست بهذه الضخامة. وتشكل هذه القدرة على التكيف مع أوضاع سريعة التطور شرطا مسبقا لا غنى عنه لنجاح الجهد الدولي الذي نبذله في تيمور الشرقية.

أما عن الشكل الذي يتخذه التواجد الدولي فيما بعد الاستقلال، فسوف تدرس فرنسا بإمعان ما يقدمه الأمين العام من توصيات. وسيتعين علينا أن نفكر مليا في توزيع المهام على مختلف الجهات الفاعلة المعنية.

وختاما أود أن أوجه أسئلة قليلة إلى الممثل الخاص حول العمليات التحضيرية لانتخابات المجلس التأسيسي. كيف يرى الدور الذي تؤديه الإدارة الانتقالية جنبا إلى جنب مع مجلس تأسيسي منتخب في فترة ما بعد الانتخابات؟ وماذا سيلزم من التغييرات في ولاية الإدارة الانتقالية، أو على الأقل ما هي التغييرات التي ينبغي أن تطرأ على طريقة عملها؟ وهل سيجري الإسراع بعمليات العودة تمكينا للاجئين من المشاركة في الانتخابات؟ وإذا لم يتحقق هذا، فهل ستجرى الترتيبات للتصويت عن طريق البريد؟ هذه بعض الأسئلة التي أردنا أن نوجهها إلى الممثل الخاص.

**السيد برندرغاست** (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعرب باسم حكومة جامايكا عن تعازيه لحكومتي الهند وباكستان وشعبيهما بسبب ما وقع من الزلازل فيهما.

ويضم الوفد الجامايكي إلى المرحبين بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، في مجلس الأمن اليوم. ونود أن نشكره على تقريره الشامل عن آخر

التطورات في تيمور الشرقية. كما أن من دواعي سرورنا أن نرحب برئيس الجمعية العامة السيد خوزيه راموس - هورتا عضو مجلس الوزراء الانتقالي في تيمور الشرقية، وبمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويدل هذا الاجتماع الذي نعقده اليوم، وهذه المشاركة الواسعة فيه، على الأهمية التي يعلقها المجلس على تنمية تيمور الشرقية بأوسع معانيها، بما في ذلك التطوير الاقتصادي والاجتماعي وإعادة التعمير.

ويواصل وفدي إيلاء الأهمية للأعمال التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في سعيها، في جملة أمور، لتوفير الأمن وإقرار القانون والنظام؛ وإقامة إدارة فعالة؛ والمساعدة في تطوير الخدمات المدنية والاجتماعية؛ ودعم بناء القدرات لأغراض الحكم الذاتي. وقد لاحظنا عمل الإدارة بالتضافر مع شعب تيمور الشرقية في تنفيذ أحكام القرار ١٢٧٧ (١٩٩٩) ونعرب عن تأييدنا الذي لا يشوبه التباس للإدارة في سعيها لإعداد تيمور الشرقية من أجل الاستقلال.

وقد كان إشراك أبناء تيمور الشرقية في الإدارة أمرا ذا أهمية حيوية بالنسبة لوفدي. فبناء القدرات والتدريب سيكفلان مستقبلا مستداما لتيمور الشرقية. وقد ذكر السيد فييرا دي ميللو أن الولاية المتعلقة ببناء القدرات أوشكت على التحقيق. وهذا أمر حاسم في أهميته؛ ونشجع الإدارة الانتقالية على مواصلة تقدمها حثيثة في هذا الصدد. ونلاحظ أيضا الاضطلاع بجهود متضافرة على مدى الشهور الستة الماضية للإسراع بنقل السلطة إلى شعب تيمور الشرقية، ونرحب بهذه الجهود. ونحن نؤيد المضي التدريجي في تفويض السلطة إلى أن يتم تحويلها تماما إلى حكومة الدولة المستقلة.

ونوافق على أن هذا نهج خلاق يتطلب قدرا كبيرا من التفهم والمرونة من جميع المعنيين. وهو ذي أهمية جوهرية لأنه يفي بهدف إعداد أبناء تيمور الشرقية للنهوض بالحكم الذاتي. وكما قال السيد راموس-هورتا محقا فإن تفويض السلطة ليس كافيا في حد ذاته. وإنما ينبغي أن تُوفّر لأبناء تيمور الشرقية الأدوات اللازمة لبناء القدرة وتنمية الموارد البشرية. ومهمة تعزيز القدرات يجب أن تبقى ذات أولوية.

ووفدي مهتم بشكل خاص بالتأكيد الذي ورد في تقرير الأمين العام على أن هناك توافقا متزايدا في الآراء بين أبناء تيمور الشرقية على السعي إلى نيل الاستقلال بحلول نهاية عام ٢٠٠١ وإمكانية إجراء الانتخابات في موعد أقصاه ٣٠ آب/أغسطس. ونحن نوافق على أنه ينبغي أن يكون هناك جدول زمني يحدد إطارا زمنيا للتحرك نحو الاستقلال، وفي النهاية، نيل الاستقلال نفسه. ونولي أهمية للخطوات المبينة في تقرير الأمين العام، التي تشمل المشاورات على نطاق البلد، والقرارات المتعلقة بالجمعية التأسيسية، وصياغة دستور ثم إنشاء الحكومة في نهاية المطاف. ونوافق على أن اتباع نهج ذي مراحل هو أفضل سبيل عملي في هذه الحالة.

ونتيجة طبيعية عن ذلك، نعتقد أنه من أجل المضي قدما بتنفيذ الجدول الزمني، يجب معالجة الحالة الأمنية، وكذلك يجب معالجة التحديات اللوجيستية الأخرى مثل تنظيم الانتخابات وعملية صنع القرار. وهذه العوامل مأخوذة معا، تمثل عناصر متممة ويمكن إما أن تعجل بتنفيذ جدول أعمال الاستقلال أو أن تعوقه. ونرى أن هذه القضايا يجب أن تعالج بأشمل ما يمكن من الطرق بغية وضع أساس صلب للنجاح.

ونود أن نؤكد على أهمية تشجيع الاستمرار في العملية الانتخابية المقبلة. وبالتالي فإننا نؤيد أن تنشأ في المستقبل لجنة انتخابات، تتألف من شخصيات تيمورية بارزة وآخرين، للإشراف على الانتخابات.

ووفدي، شأنه شأن الوفود الأخرى هنا، يرى أنه حتى بعد الاستقلال ستظل تيمور الشرقية بحاجة إلى مساعدة كبيرة من جانب المجتمع الدولي، لأنه ما من شك في أنها ستكون عرضة لآلام النمو التي مرت بتجربتها كثير من بلداننا. ونحن نوافق على أن الدعم الدولي المطلوب سيتجاوز نوع المساعدة التي تقدم عادة إلى بلد نام. وستكون هناك طائفة من المجالات التي ستحتاج إلى المعالجة بعد الاستقلال مثل النظام القضائي والدفاع، كما أشار إلى ذلك السيد دي ميللو.

وإن الحالة الأمنية وحالة اللاجئين ما زالتا مبعث قلق أساسي بالنسبة لنا. وفيما يتعلق بالأخيرة، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأحداث التي يسببها نشاط المليشيا، على الرغم من تناقصها بعض الشيء. ولاحظنا النقطة التي أوردها السيد دي ميللو عن أن هناك تطورات في هذه الجبهة.

وحالة اللاجئين أيضا ما زالت مبعث قلق بالنسبة لنا. ونحن ندرك أن الكثيرين منهم ما زالوا يعيشون في ظل ظروف صعبة. وندرك التزام حكومة إندونيسيا بمعالجة هذه المشكلة وغيرها من المشاكل، ونشجعها على مواصلة اتخاذ المزيد من الخطوات للتعامل بفعالية مع الحالة الصعبة التي تمثل تحديا في المخيمات في تيمور الغربية. ونلاحظ أن تسجيل اللاجئين سيجري في آذار/مارس، ونأمل أن يسهم هذا في معالجة الوضع. وعودة اللاجئين إلى ديارهم بسلام من شأنها أن تسهم في المصالحة وجهود إعادة البناء وضمان إعادة إدماجهم في مجتمع تيمور الشرقية.

وسيكون وفدي مقصرا إذا لم يذكر عمل منظمات مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإسهام في الإنعاش وإعادة التعمير في تيمور الشرقية. ونحن نقدر مشاركة هذه المنظمات في تيمور الشرقية خلال السنة الماضية ونود أن نؤكد على أن وجودها يشير إلى مدى أهمية اتباع نهج تعاوني واسع القاعدة في تنمية تيمور الشرقية. ونلاحظ تعاونها مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الإسهام في بناء القدرة المحلية وإتاحة فرص العمل، وكما قال السيد مالوك براون، في بناء جسر بالغ الأهمية بين أعمال الإغاثة الطارئة والتنمية الطويلة الأمد.

ولا شك أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم، وتخفيف حدة الفقر وإعادة التعمير قد أسهم في نواحي التقدم في تيمور الشرقية. ونحن ندعم عمله هناك، ويهمنا بشكل خاص جهوده في مجال إعادة التعمير، ودعم توفير فرص العمالة والتدريب المهني وفي المبادرة المشتركة لتقييم الفقر، التي يجري الاضطلاع بها مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. ومشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور الشرقية تظهر أهمية مرونة ولاية البرنامج الإنمائي في تلبية الاحتياجات المعينة للبلدان النامية في مختلف مراحل التنمية.

وبالمثل، كان دور البنك الدولي في تيمور الشرقية ذا أهمية أساسية. ونلاحظ أن هناك طائفة من البرامج تحت رعاية البنك، تبدأ بالتركيز القصير المدى على الاحتياجات الأساسية، وتمضي إلى تقديم المساعدة في التحضير للاستقلال. ومرة أخرى مما له أهمية بالنسبة لوفدي التركيز على بناء القدرة المحلية وملكية عملية التنمية في جميع المستويات من خلال التخطيط المشترك للبرامج والتشاور الواسع مع قيادة تيمور الشرقية والمجتمع المدني، بغية تمكين المؤسسات الأصلية في تيمور الشرقية من أن تقوم لوحدها بأداء وظائفها بصورة فعالة.

ونود أن نؤكد على أهمية هذه العناصر بالذات أثناء حدوث التحول السياسي، بغية تنمية رأس المال الإداري والبشري والاجتماعي اللازم لإدارة الدولة.

والتحديات المتمثلة في إنشاء كيان حيوي قابل للبقاء في المجتمع الدولي تحديات كبيرة، ولا سيما أن التحرك نحو الاستقلال يلوح بصورة أكبر. ونحن ندرك التعقيدات القائمة، ولكننا نشجع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على مواصلة جهودها لضمان أن تمضي عملية الانتقال بصورة سلسة قدر المستطاع. والتعاون الفعال بين إدارة الأمم المتحدة والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي وصندوق النقد الدولي والمجتمع المدني وشعب تيمور الشرقية من شأنه ضمان أن تكون العملية التشاورية على أوسع نطاق ممكن وأن تأخذ في الاعتبار مختلف وجهات النظر.

وأود، في الختام، أن أشيد بعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ونحن ندعم تمديد ولايتها.

**السيد فالديفييزو** (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يعرب عن شكرنا على التقرير، الذي يسلط الضوء على مختلف الأنشطة التي اضطلعت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في فترة قصيرة جدا من الزمن. ولا جدال في أن الحالة في تيمور الشرقية ظلت تتطور بسرعة ممتازة بعد سنوات عديدة من الجمود. ومن سوء الطالع أن هذه التغيرات السريعة جدا قد صحبتها بعض الأعمال المؤسفة التي ربما كان يمكن تفاديها إذا كان الانتقال أكثر تدرجا. وكما قال كثيرون في أوقات مختلفة في هذه القاعة، فإن المهمة التي أسندت إلى الإدارة الانتقالية حملت معها مسؤوليات عظيمة، ووفدي يشارك قطعا كل الذين أشادوا بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو وفريقه بأسره على جهودهم الهائلة.

ونحن ممتنون أيضا على البيانات الشيقة جدا التي أدلى بها ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - وكذلك على البيان الخاص لرئيس الجمعية العامة. وكما قلتم أنتم نفسكم، سيدي، يمكننا أن نصف ظهور رئيس الجمعية العامة في هذه القاعة بأنه ”تاريخي“. ونحن ممتنون أيضا على حضور السيد خوزيه راموس - هورتا وبيانه اليوم. وقد تأثرنا كثيرا بشهادته وإيمانه بمستقبل تيمور الشرقية.

ومن الواضح أن الحالة في تيمور الشرقية تتطلب الآن عملا منسقا ومتكاملا من مختلف هيئات المنظومة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتناقصا متزايدا - كما نأمل - في الاهتمام من قبل الموجودين منا في هذه القاعة، المهتمين في المقام الأول بالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، راعنا التباين بين الذكريات المحزنة لما عانت منه تيمور الشرقية والمناخ الإيجابي السائد اليوم.

ووفدي، إذ يأخذ في الحسبان ما تقدم ذكره، يعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لتمكين الإدارة الانتقالية من إكمال عملها بنجاح، بدون الاستعجال على نحو قد يعرض مستقبل الإدارة البازغة إلى الوجود في تيمور الشرقية للخطر. وعلى هذا الغرار، نحن نوافق على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المنشور في الوثيقة S/2001/42.

وقد لاحظنا التقارير الواردة عن بروز توافق آراء قوي متزايد بين السكان مؤيدا تحقيق الاستقلال بحلول نهاية سنة ٢٠٠١، بعد إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الأمين العام قد أشار إلى أن الجدول الزمني ضيق وأن هناك حاجة إلى درجة معينة من المرونة.

ونرحب بإنشاء المجلس الوطني وبالجهود المتضافرة الرامية إلى التعجيل بنقل المسؤوليات إلى التيموريين. وتكتسي الجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لبناء القدرات اللازمة للحكم الذاتي فيما بين التيموريين بغية تمكينهم من تولي جميع مسؤوليات الحكم أهمية بالغة، ولا بد لنا من أن نقدم دعمنا الكامل في هذا

الخصوص. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أيضا أن نرحب بالجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء حول إجراء تشاور وطني فيما يتعلق بطرائق الانتخابات وبتكوين الجمعية التأسيسية، التي ستتولى صياغة الدستور المستقبلي والتي ستصبح أول هيئة تشريعية للدولة المستقلة. ونرى أنه من الأهمية بمكان التشديد على جعل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية مسؤولة عن إدارة الانتخابات.

ومما يثير بالغ القلق لنا حوادث العنف التي وقعت بين مؤيدي مختلف التجمعات السياسية. وينبغي متابعة هذه التطورات عن كثب والتعامل معها بعزم وطيد، لأنها لا تبشر بخير للمستقبل الديمقراطي للدولة الجديدة. ونرى في هذا السياق أنه ينبغي للإدارة الانتقالية أن تضع بأسرع ما يمكن برامج التثقيف المدني التي أشار إليها التقرير للمساعدة في منع نشوب حوادث عنف أخرى.

ولا يزال وضع اللاجئين الذين ما زالوا في تيمور الغربية يسبب لنا قلقا بالغا. ولا بد من بذل كل الجهود الممكنة لحسم هذه المشكلة بسرعة، بما في ذلك السيطرة على المليشيات. ونرحب بحقيقة أن محاكمة الأشخاص الستة المتهمين بارتكاب حوادث القتل في أتامبوا قد بدأت في جاكرتا يوم ١١ كانون الثاني/يناير. وكما أوضح السيد راموس - هورتا فإنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون تحقيق العدالة، التي ينبغي أن تطبق بغض النظر عن السلطة أو الثروة التي يتمتع بها مرتكبو تلك الجرائم. ولا يمكن أن تتحقق المصالحة في جو يسوده الإفلات من العقاب. ونرى أيضا أنه يتعين على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية أن تكثف جهودها لتحقيق المصالحة بين الشعب التيموري، بما في ذلك من يؤيدون الحكم الذاتي.

ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة استمرار تحسن العلاقات بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وحكومة إندونيسيا، وخصوصا سلطات تيمور الغربية. وعلاوة على ذلك، نرحب بروح التعاون الجديدة بين قادة تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا الحالية.

ويشاطر وفد بلادي تمام المشاطرة توصيات الأمين العام الداعية إلى ضرورة استمرار المساعدة الاقتصادية الهامة التي يقدمها المجتمع الدولي. وعلينا أن نضمن ألا تكون نتيجة هذه العملية إنشاء دولة يتعرض مستقبلها للخطر منذ اللحظة الأولى لقيامها. وكما يوضح التقرير، فإن استمرار تقديم المساعدة أمر ضروري إلى أن يتم توطيد قوات الدفاع والشرطة، بل إن الأهم من ذلك أن يكون النظام القضائي يعمل بشكل كامل. ولا بد من أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم في فترة ما بعد الاستقلال.

**السيد شن غوفانغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالنيابة عن الحكومة الصينية لأعرب عن خالص العزاء لجارتينا الصديقتين - الهند وباكستان - بمناسبة الزلزال المأساوي الذي أصاب بلديهما.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أرحب هنا في مجلس الأمن بالسيد خوزيه راموس - أورتا، عضو مجلس الوزراء الانتقالي لتيمور الشرقية المسؤول عن الشؤون الخارجية؛ والسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة؛ وممثلي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن أشكرهم على الإحاطات الشاملة التي قدموها إلينا.

لقد حدثت تطورات مشجعة في تيمور الشرقية في الآونة الأخيرة. فقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) يجري تنفيذه بسلاسة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حققت نجاحا كبيرا في جميع المجالات، لا سيما فيما

يتعلق بإشراك التيموريين الشرقيين في الإدارة. وعلى الرغم من بعض المصاعب الحالية، فإنه يسعدنا أن نلاحظ أن التيموريين الشرقيين يجري إعدادهم لإدارة شؤون بلدهم بفضل المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. وقد تحقق ذلك نتيجة للجهود المتضافرة المبذولة من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وشتى وكالات الأمم المتحدة، وشعب تيمور الشرقية، وهي جهود تحظى بتقديرنا المخلص وإعجابنا الكبير.

وأود في هذا السياق أن أعرب عن امتناني بشكل خاص للسيد فييرا دي ميللو على الجهود الهائلة التي يبذلها. فقد أمكن بفضل ما أبداه من حكمة ومهارة ضمان التنفيذ السلس للقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) والإسهام في النجاح الكبير لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

واليوم، يود الوفد الصيني أن يشدد على عدة مسائل تتصل المسألة الأولى بعملية الانتقال السلس إلى الاستقلال. لقد كان عام ٢٠٠٠ من الأعوام الهامة لأنه تحقق فيه انتقال تيمور الشرقية من مرحلة الاضطرابات إلى مرحلة الاستقلال. ومما يسعدنا أن نلاحظ أنه أمكن بمساعدة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وضع الإطار الإداري، كما اتخذ مجلس الوزراء الانتقالي والمجلس الوطني شكليهما الأولي. ويجري إضفاء الطابع التيموري على شتى الوزارات المعنية بالشؤون الإدارية بسرعة معقولة. كما بدأ بالفعل الإعداد لإنشاء وزارتي الدفاع والشؤون الخارجية، وهذه التطورات مشجعة حقا. إلا أنه لا تزال هناك صعوبات فيما يتعلق بعملية الإعمار وبالمجالين القضائي والإداري، وهي أمور تحتاج إلى دعم مستمر ومساعدة متواصلة من المجتمع الدولي. ويتطلع التيموريون الشرقيون إلى تحقيق استقلالهم الكامل في نهاية هذا العام، بعد كل الاضطرابات التي عانوها. ونحن نتفهم تماما الرغبة الملحة لدى التيموريين الشرقيين، لأن يصبحوا سادة مصيرهم في وطنهم، ونأمل أن تتحقق رغبتهم في وقت مبكر.

وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل العمل على ضمان التقدم السلس والمطرد للعملية التي تؤدي إلى الاستقلال. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تجري الأمم المتحدة مشاورات كاملة مع التيموريين الشرقيين في الإعداد للاستقلال والانتقال التدريجي والسلس للسلطة إلى التيموريين الشرقيين. وعلى شتى الأحزاب الموجودة في تيمور الشرقية أن تضاعف جهودها لتحقيق الوحدة والتعاون حتى تضع أساسا متينا يستطيع التيموريون الشرقيون إدارة بلادهم عليه في المستقبل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم دعما ماليا وتقنيا قويا لتمكين التيموريين الشرقيين من إدارة بلدهم بشكل كامل بالطريقة التي يرونها مناسبة لهم.

ثانيا، ينبغي تكثيف الجهود لتنمية الاقتصاد. فتيمور الشرقية لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة. فمتوسط دخل الفرد اليومي يقل عن دولار واحد، ومعدل البطالة مرتفع إذ يصل إلى ٦٠ في المائة. وسوف يكون لهذا الوضع الاقتصادي المناوئ تأثير مباشر على الاستقرار وعلى الانتقال السلس نحو الاستقلال هناك. ونرى أنه في الوقت الذي تقوم فيه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بالمساعدة في بناء الإدارة والنظام القانوني، يتعين عليها أن تعمل بالتعاون مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على تكثيف الجهود من أجل تحقيق الإعمار الاقتصادي في تيمور الشرقية. ونأمل في أن تتاح بأسرع ما يمكن الأموال التي تعهد المجتمع الدولي بتقديمها حتى يمكن تسهيل مهمة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تنفيذ التدابير اللازمة لإنعاش الاقتصاد.

ثالثا، تتمثل المهمة العاجلة للغاية المطروحة حاليا في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية. وتشكل

مشكلة اللاجئين الذين ما زالوا باقين في تيمور الغربية التهديد الرئيسي لعملية الاستقلال وتحقيق الاستقرار هناك، وهي تمثل العقبة الرئيسية التي تعوق تحسين العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. ويسعدنا أن نلاحظ زيادة الاتصالات رفيعة المستوى والزيارات والحوار المتبادل بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. ومن شأن تحسين العلاقات الثنائية هذه أن يفضي إلى تحقيق الاستقرار في تيمور الشرقية، وإندونيسيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل.

إن مشكلة اللاجئين لا يمكن أن تحل دون تفهم وتعاون إندونيسيا. والحكومة الإندونيسية اتخذت تدابير عملية وحققت بعض التقدم نحو تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) مظهرة بذلك إخلاصها وعزمها على تسوية هذه المشكلة، هذه التسوية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيدها ويشجع عليها من أجل تعزيز قدرة إندونيسيا على القيام بذلك. وبدون المساعدة الدولية، لا يمكن لإندونيسيا أن تحل مشكلة اللاجئين بمفردها. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته الجماعية لتقديم المساعدة في البحث عن حل شامل وعملي ومنصف ودائم لمشكلة اللاجئين.

رابعا، سيكون من الضروري الإبقاء على وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في أعقاب تحقيق الإقليم للاستقلال. إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أحرزت تقدما هاما نحو إعداد تيمور الشرقية للاستقلال. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية. حتى بعد أن تحقق تيمور الشرقية الاستقلال، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر، على أساس الظروف الراهنة، لإمدادها بالدعم والمساعدة الضروريين. والاقتراح الذي طرحته بعثة مجلس الأمن، بعد زيارتها للمنطقة، بأن يبقى على وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حظي بتأييد كبير. ونحن نأمل أن تواصل الإدارة الانتقالية والأمانة العامة دراستهما العميقة لهذه المسألة، وأن تستجيب لوجهات النظر المعرب عنها من تيمور الشرقية وتحترمها، وتتقدم بتوصيات محددة للمحافظة على وجود الأمم المتحدة، بما فيه المكون العسكري ومكون الشرطة المدنية، وهو أمر يمكن لمختلف الأطراف أن تنظر فيه وتستعد له.

في الختام، أود أن أؤكد أن الصين، بصفتها جارا قريبا لتيمور الشرقية، مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة إليها عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف في سبيل الاستقلال، والحكم الذاتي وإعادة البناء. والصين مستعدة لإقامة علاقات ثنائية مع تيمور الشرقية على أساس المساواة والفائدة المتبادلة من أجل الإسهام في السلام والاستقرار والرفاهة في المنطقة.

**السيد غرانوفسكي** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن حكومة بلدي، أعرب عن تعازينا لحكومتي وشعبي الهند وباكستان الصديقتين بمناسبة المأساة التي حلت بهما.

في بادئ الأمر، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو؛ ورئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري؛ وعضو المجلس الانتقالي لتيمور الشرقية، السيد خوزيه راموس - هورتا؛ والآخرين الذين دعوا للمشاركة في اجتماعنا، على بياناتهم الممتازة التي تحتوي على تحليل عميق للتطور الإيجابي للحالة في تيمور الشرقية.

إننا نعتقد أن لدينا ما يبرر تماما وصف نتائج عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في مختلف المجالات بأنه مؤثر. إن بعض معظم المسائل تنوعا يخضع لإشراف الإدارة، ابتداء من حالة البنية الأساسية إلى تطوير العملية السياسية. وفي هذا الخصوص، نرى أنه من العبث محاولة تحديد ما هو الأكثر أهمية. وفي الوقت نفسه، نحن

مقتنعون بأن الأولوية القاطعة يجب أن تولى إلى جهود الإدارة الانتقالية لإرساء الطابع التيموري على السلطة ولنشر المصالحة الوطنية بين سكان ذلك الجزء من الجزيرة. وهذان العنصران، على حد سواء، لهما أهمية رئيسية لمستقبل الإقليم لأنهما سيعيدان تيمور الشرقية للحكم الذاتي وسيساعدان على تهيئة المناخ الذي سيكون على المجتمع التيموري الشرقي أن يعيش فيه.

في تقرير الأمين العام، يشار بحق إلى أن الإدارة المؤقتة تنتهج نهجا مجددا في حل المشاكل التي تواجه تيمور الشرقية. ونحن نرى أننا يجب أن نعرب عن التقدير الواجب لموظفي الإدارة الانتقالية، وأولا وقبل كل شيء إلى رئيسها، الممثل الخاص السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، لجهوده في البحث عن حلول ابتكارية ولقدرته على اتباع نهج مجدد.

بطبيعة الحال، مشكلة اللاجئين ومخيماتهم في تيمور الشرقية لا تزال مع ذلك دقيقة، ونحن نأمل أن تفعل السلطات الإندونيسية كل شيء ضروري، بأقرب وقت ممكن، لوقف أنشطة وحدات الميليشيات المجندة للاندماج. وفي الوقت نفسه، نعتبر من الضروري أن نلاحظ بارتياح مستوى التعاون الجيد بين حكومة إندونيسيا والبعثة الانتقالية.

قد يستفاد من تقرير الأمين العام أن تيمور الشرقية تتجه بثبات قدما نحو الاستقلال. وهذا يتفق مع تطلعات شعب تيمور الشرقية. ولذلك نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة المؤقتة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ حتى يمكن للإدارة الانتقالية أن تعزز بنجاح تحقيق ذلك الهدف النبيل.

**السيد كوني** (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن التعازي لشعبي وحكومتي الهند وباكستان بمناسبة المعاناة التي ألحقها الزلزال الأخير.

السيد الرئيس، أشكركم على الدعوة إلى هذه المناقشة المفتوحة اليوم. سيدلي ممثل السويد بعد قليل، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ببيان تنضم إليه أيرلندا تماما. ومع ذلك، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبرز عددا من المسائل التي تعتبرها أيرلندا – بصفتها عضوا جديدا في مجلس الأمن، ومساهما بقوات في الإدارة الانتقالية، وبلدا أبدى طويلا اهتماما خاصا بشعب تيمور الشرقية – ذات أهمية خاصة.

لقد استمعنا إلى عدد من المتكلمين اليوم. لن أذكرهم جميعا. لكني واثق بأنه ما من أحد يستكثر عليّ أن أعرب عن تقدير خاص للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، سواء لشخصه أو بصفته ممثلا لكل الرجال والنساء الأعضاء في الإدارة الانتقالية الذين يخدمون الآن بإسمنا في تيمور الشرقية. كما لا يفوتني أن أذكر الإسهام المؤثر للسيد راموس – هورتا. إن سخاء ملاحظاته المتعلقة بإندونيسيا والحنكة السياسية التي اتسمت بها أرسيا معيارا يمكن أن يضاهى بشكل مفيد في حالات ما بعد الصراع في أماكن أخرى.

قرأت أيرلندا آخر تقرير للأمين العام وتتفق مع الوفود الأخرى على أن ممثله الخاص والإدارة الانتقالية حققا تقدما كبيرا حتى الآن وأنهما يجب أن يواصلا عملهما الممتاز. ونحن نؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام ونوافق على ضرورة تمديد الولاية الراهنة حتى نهاية هذا العام.

بينما تتجه تيمور الشرقية نحو الاستقلال والاعتراف الدولي بصفتها دولة ذات سيادة، من الواضح أن ممارسة إرساء الطابع التيموري لا تزال أساسية لتحقيق أهداف بناء السلام. عندما أنشئت الإدارة الانتقالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، لم يكن هناك تاريخ لنشاط سياسي مفتوح وديمقراطي في تيمور الشرقية. وفي فترة قصيرة، تحقق تقدم كبير نحو الاستقلال. إن بنية سياسية آخذة في الظهور الآن مع وضع آليات استشارية مثل الإدارة الانتقالية لتيمور

الشرقية والمجلس الوطني لجميع التيموريين. وبرنامج الإدارة الانتقالية لتعزيز التعليم المدني، والتطور الدستوري، وحكم القانون والتعليم السياسي، وفي إعداد شعب تيمور الشرقية لانتخابات ديمقراطية أرسى أسسا طيبة. ونتيجة للمزيد من تطوير وتكثيف هذا العمل يتطلع وفد بلدي إلى شعب تيمور الشرقية وهو يشارك في انتخابات ديمقراطية حقيقية هذا الصيف، توفر – بدورها – أساسا صلبا للمستقبل.

وأيرلندا ترحب بتطوير النظام القضائي في تيمور الشرقية وتشجع الدول الأعضاء على الاستجابة لنداء السيد فييرا دي ميللو المتجدد بتوفير أفراد إضافيين للتحقيق في الجرائم الخطيرة والمحاكمة عليها.

ونرحب كذلك بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها إندونيسيا لمحاكمة أفراد الميليشيا المتهمين بارتكاب جرائم ضد اللاجئين وموظفي المنظمات الدولية، أمام محاكمه. ونؤيد هذه الجهود وغيرها من أجل إعادة بناء الثقة بين جميع أبناء تيمور الشرقية.

لكن على الرغم من التطورات الكثيرة المشجعة، ما زالت أيرلندا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية، ولا سيما محنة اللاجئين في المنطقة. وفي هذا الصدد، ندين بقوة استمرار أنشطة جماعات الميليشيا الوحدوية في تيمور الغربية، وندعوها إلى إنهاء هجماتها، وذلك وفقا للقرار ١٣١٩(٢٠٠٠). ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية وفريق العمل من أجل اللاجئين الذي أنشأته الحكومة الإندونيسية، وذلك لترتيب زيارات استكشافية لزعماء الميليشيات إلى تيمور الشرقية في عام ٢٠٠١.

وندعو السلطات الإندونيسية إلى مضاعفة جهودها من أجل القضاء على أنشطة الميليشيات، التي لا تؤدي إلا إلى الإضرار بالسمعة الدولية لبلدها ومكانتها. ونأمل أن نرى تحسنا مبكرا في الوضع الأمني، خاصة في الضواحي الغربية. وإلى جانب تمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم في أمان، فمن الضروري تهيئة المناخ الأمني بما يسمح باستئناف الجهود الإنسانية وكفالة الإعداد للانتخابات وإجرائها بصورة هادئة وآمنة.

ونؤكد على أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تجري تقييمات موضوعية للحالة الأمنية على أساس منتظم ومستمر، كما أن أي إعادة نظر في العنصرين العسكري والأمني للبعثة يجب ألا تتم إلا في ضوء حدوث تقدم حقيقي نحو انتقال قابل للاستمرار. ويجب ألا تتعرض الجهود الهامة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، للخطر من جراء خفض للقوات سابق لأوانه.

وتدرك أيرلندا إدراكا تاما رغبة شعب تيمور الشرقية في التحرك بسرعة نحو الاستقلال الكامل. ونعتقد أنه لا بد من الإبقاء على وجود دولي بعد الاستقلال، بما في ذلك العناصر العسكرية والإنسانية، والخبرة الفنية. ونعتقد أن مثل هذا الوجود يجب أن تأذن به الأمم المتحدة، وأن يشتمل على أكبر تمثيل ممكن من البلدان. ومن المهم أن تعد الخطط الدقيقة لإتمام عملية التسليم التدريجي لمسؤوليات الدفاع والشرطة إلى السلطات التيمورية الشرقية، مع مراعاة الحاجة إلى التقييم المستمر للتقدم في إطار قوة دفاع تيمور الشرقية والشرطة المدنية المحلية. ونوافق مع الوفود الأخرى في هذه الجلسة على أن الانتقال من بعثة الأمم المتحدة إلى الهياكل المنشأة حديثا يجب أن يتم بشكل سلس قدر الإمكان، مع ضرورة وضع استراتيجية دقيقة للخروج سلفا.

وإلى جانب توفير قوات لبعثة الأمم المتحدة وتقديم مساهمات مالية في مشاريع الأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن أيرلندا لها برنامج ثنائي كبير لمساعدة تيمور الشرقية على أساس وطني. وفي هذا الصدد افتتحت أيرلندا مؤخرا مكتبا

في ديلي يساعد في إعداد خطط المساعدة التي تشمل فترة ما بعد الاستقلال. وتلتزم أيرلندا بإنفاق ما يعادل ١٠ ملايين دولار، ستنفق على مجالات حيوية للغاية كالتعليم والزراعة، إلى جانب إنشاء نظام قضائي مناسب.

وستظل أيرلندا ملتزمة تماما بدعم شعب تيمور الشرقية سواء خلال فترة الانتقال إلى الاستقلال، أو بعد أن يتحقق الاستقلال، وهذا هو الأهم.

**السيد توري** (مالي) (تكلم بالفرنسية): شأني شأن الوفود التي تكلمت قبلي، أود أن أعرب عن خالص التعازي للهند وباكستان إثر الزلزال الذي ضرب هذين البلدين.

وأود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وأرحب بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية، وأشكره على بيانه الحافل بالمعلومات. وأتوجه بالشكر كذلك إلى السيد مارك مالوك برلون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد كلاوس رولاند، المدير القطري للبنك الدولي المعني بتيمور الشرقية، والسيد هاري هولكيري رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، والسيد خوزيه راموس - هورتا المسؤول عن الشؤون الخارجية في مجلس الوزراء الانتقالي في تيمور الشرقية، والسيد لويس فالديفييز، مستشار صندوق النقد الدولي، على بياناتهم.

إن الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية هي أول عملية للحكم في تاريخ الأمم المتحدة. وهدفها الأساسي أن توفر للتيموريين قواعد دولة ديمقراطية سليمة. وأن توفر لهم كذلك الأدوات الضرورية لعمل هذه الدولة في غضون فترة زمنية معقولة. وأود هنا التأكيد مجددا على دعم وفد بلادي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في جهودها الهائلة التي تبذلها في المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية في تيمور الشرقية.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، فقد كان من بين أهم العناصر السياسية التي برزت خلال الأشهر الستة الأخيرة التزايد في عدد التيموريين الذين يريدون الاستقلال لبلدهم قبل نهاية عام ٢٠٠١. وهذه الرغبة لدى الشعب التيموري تتطابق مع هدف المجتمع الدولي، الذي أعلن عنه صراحة في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩): توجيه تيمور الشرقية إلى الاستقلال في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام. لذا، ومع دعم وفدي للإجراءات المتخذة في إطار الانتقال السياسي من قبل بعثة الأمم المتحدة والمجلس الوطني، فإنه يدعوهما إلى الامتثال للبرنامج السياسي الزمني، الذي سيؤدي في النهاية إلى إنشاء المؤسسات الجمهورية. ولا يساورنا أي شك في أن بعثة الأمم المتحدة ستتمكن من مواجهة التحدي بتنظيم انتخابات شفافة، نزيهة، حرة، ديمقراطية.

وعلى الصعيد الأمني، فإن تسلل جماعات الميليشيا من تيمور الغربية، وإن كان يتجه إلى التناقص، ما زال يشكل باعثا على القلق الشديد بالنسبة لوفدي. ونعتقد أن قيام السلطات الإندونيسية بحل هذه الميليشيات سيكفل بالتأكيد الأمن والسلامة للاجئين في مخيمات تيمور الغربية وللموظفين الدوليين.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته السلطات الإندونيسية في تيمور الغربية والقادة المحليون بتشجيع إعادة التوطين السريعة للاجئين التيموريين الشرقيين الذين يقيمون حاليا في مخيمات بتيمور الغربية. وعلى الصعيد الإنساني، فإن وفدي يرى أنه لا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان عودة المنظمات الإنسانية الدولية إلى تيمور الغربية لتقديم العون لآلاف اللاجئين الذين وجدوا أنفسهم في وضع لا يملكون عليه أي سيطرة. وتحقيقا لذلك، لا بد من تحسين

الأحوال الأمنية وتعزيزها من خلال تعاون ثنائي بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية. وعلى المجتمع الدولي ألا يألو جهدا كيما تتاح الموارد الكافية للمنظمات الإنسانية لصالح اللاجئين.

وعلى الصعيد القانوني، لا بد من معالجة ثغرات العدالة في تيمور الشرقية. ونعتقد أن العدالة والمصالحة الوطنية حاسمتان بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية المستقلة. فالعدالة يجب أن تكون ركيزة المصالحة الوطنية. وما لم تتوفر العدالة، فلا مصالحة. ومن ثم، فإن تعبئة المجتمع الدولي لموارد مناسبة سيتيح للنظام القضائي أن يؤدي مهمته على النحو الملائم كما أوكلت إليه.

ويؤيد وفدي الفكرة الواردة في الفقرتين ٥٠ و ٥١ من تقرير الأمين العام، بشأن وجود دولي في تيمور الشرقية بعد حصولها على الاستقلال، خاصة لتوفير المساعدة المالية والفنية وكذلك المساعدة في مجال الأمن.

وفي الختام، أود أن أشيد مرة أخرى ببعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية على الأعمال الإيجابية التي اضطلعت بها في تيمور الشرقية. ولا بد من الإبقاء على زخم الدعم الدولي لانتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. ويعد هذا الدعم أساسيا من أجل نجاح جهود الأمم المتحدة هناك. لذا، فإن وفدي يؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لإثني عشر شهرا، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

**السيدة سوديربرغ** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): بداية، أود أثني عليك، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة، وأشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على سفره الطويل للمجيء إلينا. وأعتقد أن ذلك يرمز إلى مدى التزامه بالعمل الوثيق مع المجلس، وأيضا إلى القوة والثبات اللذين يتحلى بهما شخصيا، فبعد هذا السفر الطويل، لا يزال جالسا بيننا طوال اليوم. ونحن نقدر له ذلك، وأعتقد أن هذا الحوار مفيد للغاية. وبالمثل، أعتقد أنه من دواعي سرورنا أن نلتقى هنا بالسيد راموس - هورتا. لقد أصبح شخصية معروفة جيدا بالنسبة لنا، وأرجو أن يبقى كذلك.

إن هذه الجلسة وهذا الجمع الغفير من المشاركين - الذي أعتقد أنه غير معتاد بالنسبة لجلسة من هذا النوع - وكذلك الاجتماعات المختلفة للمساهمين بقوات - بفضل قيادة رئيسنا، يمثل كل ذلك بعضا من أرفع المناقشات وأكثرها صراحة - الأمر الذي يؤكد مدى التزام الأمم المتحدة كأسرة بدعم تيمور الشرقية وشعبها في طريقه إلى الاستقلال في مناخ مستقر وآمن.

وفي اعتقادي أن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية، وعلى الأخص مشاركة الجمعية العامة، بذهاب رئيس الجمعية العامة إلى المنطقة، علامة مشجعة على إدراكنا جميعا أننا ينبغي أن نعمل معا من أجل مستقبل تيمور الشرقية. وأرى أن السيد فييرا دي ميللو والسيد راموس - هورتا بإمكانهما التقاط رسالة واضحة لتوصيلها لدى عودتهما إلى شعب تيمور الشرقية مفادها أن اهتمام المجتمع الدولي بتيمور الشرقية لن ينتهي بانتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، عندما تختم في أواخر هذا العام. وأظن أن من أصعب المشاكل التي ستواجهونها هي الإبقاء على مشاركة المجتمع الدولي في تيمور الشرقية. فبمجرد وجود انطباع بأن الأزمة انتهت، ينحو الاهتمام إلى التحول لمكان آخر، وفي اعتقادي أن جميع من تكلموا هنا اليوم ملتزمون بضمان أن ذلك لن يحدث. وأملي أن تُنقل هذه الرسالة بقوة إلى شعب تيمور الشرقية.

ومن الواضح، أن وضع أي خطة ينبغي أن يتم بالتشاور عن كثب مع شعب تيمور الشرقية، ومع أول حكومة منتخبة ومع الأمم المتحدة. وقد أحطنا علما بالقطع برأي الأمين العام الذي يوصي بتشكيل بعثة متكاملة برئاسة الممثل الخاص، مزودة بولاية من المجلس، وممولة من الأنصبة المقررة. وهو الأمر الذي يتعين علينا أن نناقشه باستفاضة في الشهر المقبل. وآمل أن تظلوا مشاركين بقوة في هذا الموضوع. وهو أمر من المؤكد أننا سنجعله قيد التشاور.

والولايات المتحدة، من جانبها، لها قواتها هناك. ونحن نساعد في الجهود المبذولة هناك ونواصل دعمنا القوي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشعب تيمور الشرقية. وفي اعتقادي أنكم باجتيازكم لهذه المرحلة الانتقالية الرائعة، إنما تتبعون جدولا زمنيا طموحا حددتموه معا، وستظل الولايات المتحدة بالتأكيد تضعه في مركز اهتمامها. فالاشتراك الفعلي في بناء دولة ومشاهدة ذلك يحدث شرف نادر لنا جميعا. وفي اعتقادي أنه أمر سنسعى لتحقيقه معكم جنبا إلى جنب. وقد كانت الرحلة التي اشتركنا فيها كجزء من بعثة مجلس الأمن الثانية إلى هناك مذهلة حقا، ونحن نشاهد البلد يبنى من جديد من القاعدة إلى القمة. وآمل أملا قويا أن يظل المجلس وشتى وكالات الأمم المتحدة مشاركة بقوة في هذه العملية.

وأعتقد أن ثمة معالم أساسية ستبقى على هذا الطريق. واسمحوا لي أن أضعها تحت أنظاركم وقيد مناقشتكم خلال العام المقبل. وهناك معالم أربعة أساسية، وأعتقد أن كلاكما يعرفها جيدا.

أولها هو التقدم الذي أحرز بالنسبة لإدماج تيمور الشرقية في الحكومة الانتقالية. ومن المهم دائما توخي الحذر في اختيار عبارات جديدة، غير أنني أعتقد أن عبارة ''عملية التيمرة'' أصبحت عبارة رائجة، والمجلس يؤيد بشدة السلطة التي نقلها السيد فييرا دي ميللو إلى حكومة تيمور الشرقية فيما يتعلق بإدارة الأمور اليومية لتيمور الشرقية، بالإضافة إلى إشراك شعبها في هذا الجهد، وهو أمر بالغ الصعوبة. ولا أعتقد أن الناس يولون اهتماما كافيا لكمية الجهد الذي بذل من أجل تحقيق ذلك والأولوية التي منحت في سبيل ذلك.

وثانيها هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة تفتح أبوابها أمام طائفة عريضة من الأحزاب والمرشحين في إطار انتقال تيمور الشرقية بنجاح إلى الاستقلال. وإنني أستبق بالقول إن مشاركة كبيرة من جانب المجتمع الدولي ستكون لازمة في هذا الصدد. ونود أن نقوم بدور في هذه العملية لضمان وجود أكبر قدر من المشاركة فيها، ومن ثم تكون النتيجة هي الحصول على أقوى تأييد ممكن من الشعب.

وتتعلق النقطة الثالثة باستمرار خطر تحرشات الميليشيات، واحتمالات تأثير ذلك الخطر على الاستقرار الداخلي في الفترة التي تمتد من الآن حتى المستقبل القريب، وعلى الأخص في الفترة المؤدية إلى الانتخابات. ولهذا فإننا نؤيد القوام الحالي لأعداد القوات في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، كما نؤيد ولايتها، التي نذكر الجميع بأنها تنطوي على العمل بموجب قوة سلطة الفصل السابع. وإنني أشيد بالسيد فييرا دي ميللو وقيادة الأمم المتحدة للتفسير الذي أوجداه لهذه السلطة هناك. وفي رأيي أن قيام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باتخاذ إجراءات قوية لحماية نفسها قد أنقذ عددا هائلا من الأرواح واقتضى قدرا من الشجاعة. وآمل أن يصبح ذلك قاعدة لعمليات حفظ السلام في المستقبل - وهي أنها لن تتسامح إزاء التهديدات ضد أفرادها. وفي اعتقادي أن الأرواح قد

كفلت لها الحماية من خلال اتخاذ هذا الموقف الصارم، الذي نؤيده بشدة.

وأخيرا، فإن تنسيق البرامج الثنائية والمساعدة على إقامة القوة الدفاعية لتيمور الشرقية من الأمور الأساسية في الحفاظ على الاستقرار بعد رحيل الأمم المتحدة وطوال عملية بناء بلد مستقل. وأعتقد أننا جميعا قد تأثرنا بتعليقاتك المتعلقة بكيفية تحقيق التقدم لذلك البرنامج، وفي رأيي أن المجتمع الدولي يتطلع بشدة إلى العمل معك.

وهناك نقاط أخرى أطرحها بسرعة. قدم السيد خوزيه راموس - هورتا توصية هامة بشأن إعادة تشكيل الشرطة المدنية كفرقة وطنية، على غرار قوات حفظ السلام الآن. وبينما يعين ضباط الشرطة المدنية حاليا في فرق متعددة الجنسيات، فإن الانتقال إلى فرق وطنية فكرة تستحق مزيدا من الدراسة. ولكنها تساعد على تحقيق تقدم أعمال الشرطة نحو الفعالية، وأي تعليقات لأي منكما في هذا الخصوص من شأنها أن تكون مفيدة.

ولا شك أن إحدى النقاط الأساسية التي أكدت عليها بعثة مجلس الأمن، التي شاركت فيها، لدى عودتها، هي الحاجة إلى نظام قضائي مستقل وموضوعي وعلاقة ذلك بمسألة المصالحة، لأن العدالة ضرورية للمصالحة، والعكس صحيح.

وأي معلومات لديكم بشأن الذي سيحدث بخصوص التحقيقات والادعاء فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة في مرحلة ما بعد الاستقلال ستلقى منا التقدير. وهو شيء ينبغي، في رأيي، أن نعد له من الآن. فهل هناك شيء آخر يتعين علينا عمله من أجل الإعداد لهذا الموضوع؟ إذ أن إرساء حكم القانون سيكون مفتاح عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وتلك هي الرسالة التي وصلتنا بالتحديد: ما دامت عملية نزيهة قائمة، فإن الفرص المتاحة للمصالحة تكون أكثر بكثير.

وفي اعتقادي أنه من الضروري للغاية أيضا أن ندرك أهمية التعاون مع الحكومة الإندونيسية على هذه الجبهة، وقد عمل الوفد الأمريكي، خلال الشهور القليلة الأخيرة، على الضغط بشدة على حكومة إندونيسيا من أجل تعميق تعاونها مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في هذا المجال فضلا عن إحراز تقدم بشأن بعض القضايا التي تحظى بدعاية كبيرة. وتجدر ملاحظة أن هناك بعض المحاكمات الهامة تجرى في إندونيسيا الآن، ولا سيما محاكمة أيريكو غوتيرز الجارية حاليا. وسيرقب المجتمع الدولي ذلك عن كثب، كما سيرقب محاكمة الستة المسؤولين عن وفاة العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي المسألة التي تناولتها هذه الهيئة في الماضي. وفي اعتقادي أن هذه خطوة هامة إلى الأمام عن هذه الجبهة، ومن المأمول أن تساعد على إحراز التقدم بالنسبة لعملية المصالحة بكاملها.

وفيما يتعلق بالتزام المجتمع الدولي، ففي رأيي أن حضور المنظمات المالية الدولية هنا يبرز ضرورة مواصلة تلك الوكالات التخطيط لتنمية مجتمع تيمور الشرقية على المدى المتوسط. وكما أبرز زملاؤنا الفرنسيون، فإن تشجيع المؤسسات المالية الدولية، وصناديق الأمم المتحدة والبلاد الأخرى المهتمة على زيادة أنشطتها هناك سيكون عاملا أساسيا في ضمان توفير الموارد لمساعدة تيمور الشرقية على إقامة المجتمع الذي تنشده. وإننا نقدر أي تعليق بشأن ما ينبغي لنا القيام به أكثر من ذلك على هذه الجبهة من خلال الاستفادة من خبرة شتى الكيانات المشتركة في بناء القدرات، والتنمية وبناء الدولة - أي شيء يمكننا عمله أكثر من ذلك يكون له دور أساسي في ضمان أن المجتمع الدولي قد قام بدوره.

وعندما كنا في ديلي في الخريف، أوضح السيد فييرا دي ميللو بجلاء أنه بحاجة إلى مزيد من المرونة فيما يتعلق بكيفية استخدام الأموال المقررة. وفي رأيي أن تعليقات السيد هولكيري، رئيس الجمعية العامة، بشأن التوصيات الداعية إلى أن يبحث المجلس والجمعية العامة وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة عن سبل لزيادة تلك المرونة هي ما ندين به للسيد فييرا دي ميللو. لقد أعطيناه ولاية شاقة للغاية، وعلينا أن نساعده في الحصول على المرونة التي يحتاجها.

وفي الختام، أرى أنه من الضروري أن نلقي نظرة إلى الوراء ونتطلع إلى القدر الذي تحقق في تيمور الشرقية. وقبل عام، كانت هناك أزمة إنسانية حقيقية، وقد تحولت تيمور الشرقية الآن من أزمة إنسانية إلى ساحة سياسية لمحاولة بناء المؤسسات والحكومة. وأرى أن الفضل في ذلك يرجع إلى حد كبير إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فضلا عن شعب تيمور الشرقية. وإذا اتخذ المرء خطوة إلى الخلف وتطلع إلى ما حدث في العام الماضي لوجده فعلا أمرا مدهشا. ولقد كان من حسن حظي أن أرى ذلك على أرض الواقع، وأعتقد أنه من الأهمية أن يرى المجتمع الدولي ما يحدث هناك. ولقد كان لقيادتك، يا سيد فييرا دي ميللو، دور رئيسي في عرض ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة وكيف تفعله على النحو السليم. إنكم تستحقون الفضل الكبير في الإنجاز السليم لهذا العمل.

ولا تزال هناك مشاكل، مثل مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية. وأعلم أن تلك المشكلة لا تتصدر أولوياتك، يا سيد فييرا دي ميللو، ولكن عندما كنا هناك من قبل، تحدثت أنت عن الحاجة إلى وجود سفينة لتتمكن من نقل اللاجئين ذهابا وإيابا. وأعلم أنه تم عقد اجتماعات مع بعض الموقعين على الرسالة المبعوثة إلى رئيس مجلس الأمن. هل لديكم أي تصور حول هذا الأمر، أو إذا كان هناك أي شيء آخر نستطيع أن نفعله لمحاولة إعادة اللاجئين؟

دعوني أقول في ختام كلمتي إنني أعتقد أن العام القادم سيكون مثيرا. وبالرغم من صعوبة عودتكم إلى هنا في نيويورك، آمل أن تكونا - كلاكما - زائرين منتظمين وأحييكما على جهودكما الحثيثة.

**السيد براتسكار** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بتقرير الأمين العام حول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ونود الإعراب عن تأييدنا لاقتراح الأمين العام الخاص بتمديد ولاية الإدارة. وتود النرويج أن تشيد برجال ونساء الإدارة، وخاصة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على أدائه لمهمة صعبة بأسلوب يعطي الأمل في الانتقال إلى تيمور شرقية مستقلة. ويبدو أن هناك تأييدا متزايدا بين التيموريين الشرقيين للسعي إلى الحصول على الاستقلال قبل نهاية العام الحالي. ولذلك هناك أهمية كبرى في أن ندعم نحن، الدول الأعضاء، العمل الذي تقوم به الإدارة الانتقالية بحيث تتمكن من تنفيذ ولايتها في أسرع وقت ممكن.

وتتابع النرويج التطورات السياسية في تيمور الشرقية باهتمام كبير وتتوقع أن يكون بالإمكان إجراء انتخابات في أواخر هذا الصيف تحت إشراف الإدارة الانتقالية. ونود التأكيد على أهمية الانتخابات العادلة. كما يجب إعطاء فرصة التصويت للمواطنين التيموريين الشرقيين المقيمين في إندونيسيا، وخصوصا المقيمين في معسكرات اللاجئين في تيمور الغربية.

إن أحد أهم التحديات في هذه المرحلة، وفي عملية الانتقال إلى الاستقلال، هو مشاركة التيموريين الشرقيين أنفسهم في بناء دولتهم المقبلة. وفي هذا الصدد، ترحب النرويج بإنشاء الإدارة الانتقالية وتحويل المجلس الاستشاري

الوطني إلى المجلس الوطني، بوصفها هيئة أوسع نطاقا وأكثر تمثيلا.

وتعتقد النرويج أن تواجد الأمم المتحدة بعد الاستقلال ضروري. ولا بد أن يكون هذا التواجد على أساس الاحترام الكامل لسيادة تيمور الشرقية وأن تتم صياغته بالتعاون الكامل مع الحكومة الجديدة. وبمجرد أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة فستحتاج إلى مساعدة دولية كبيرة، من حيث المساعدة المالية واستمرار تواجد الأمم المتحدة على حد سواء. وترحب النرويج بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره والذي يتصور بعثة متكاملة تحت رئاسة ممثل شخصي للأمين العام وتعمل بولاية من مجلس الأمن.

إننا نشعر بأن هناك أهمية خاصة لقدرة كل من العنصر العسكري للأمم المتحدة وقوة الشرطة المدنية على الاضطلاع بمسؤولياتهما بطريقة فعالة وبما يتفق مع المعايير الدولية.

وتدرك النرويج أن جميع الدول المستقلة لديها احتياجات دفاعية وأمنية مشروعة، لذلك نوافق على قرار إنشاء قوة الدفاع لتيمور الشرقية. ولضمان أمن شعب تيمور الشرقية، ينبغي أن يكون هناك أيضا تواجد عسكري للأمم المتحدة بعد الاستقلال إلى أن يتم إنشاء قوة الدفاع لتيمور الشرقية بالكامل.

ومن الأهمية أن يتم أيضا إنشاء قوة شرطة مدنية وطنية. وينبغي أن يكون دور قوة الشرطة هذه منفصلا عن ولاية ودور قوة الدفاع. وينبغي أن تتواجد شرطة مدنية دولية بعد الاستقلال إلى أن يتم بالكامل تعيين وتدريب قوة شرطة وطنية وينبغي أن تساعد قوة الشرطة المدنية الوطنية تحت رعاية السلطات التيمورية الشرقية.

وتود النرويج انتهاز هذه الفرصة لكي تؤكد على أهمية منظور التنمية طويلة المدى في سياستنا المشتركة تجاه تيمور الشرقية. لا بد أن نضمن إعطاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ضمن هيئات أخرى، الموارد والفرص الكافية للمشاركة في عملية إعادة التعمير بأسلوب منسق.

وتود النرويج التأكيد على أهمية اتخاذ منهج متكامل فيما يتعلق بالتخطيط السياسي والإنمائي في تيمور الشرقية. ينبغي أن تعمل الوكالات الإنمائية على نحو وطيد مع الإدارة الانتقالية في الشهور القادمة وأن يتم إعطاؤها دور أساسي في تواجد الأمم المتحدة بعد الاستقلال. ويجب أن يكون بناء القدرات هو بؤرة التركيز في التخطيط للاستقلال. ولذلك لاقى حضور ومشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم أعظم الترحيب. وكان مفيدا للغاية أيضا أن تسنح للمجلس فرصة الاستماع إلى آراء السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة.

وأود انتهاز هذه الفرصة للتأكيد للشعب التيموري الشرقي ومجلس الأمن على أن لدى النرويج منظورا طويل المدى بالنسبة لمشاركتنا في تيمور الشرقية، على صعيد كل من الدعم السياسي والمالي. ويسعدني بشكل خاص أن أتمكن من إبراز هذه النقطة في وجود السيد خوزيه راموس - أورتا، الحاضر معنا اليوم بوصفه عضوا في مجلس وزراء الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية. ولقد قدمت النرويج بالفعل دعما كبيرا إلى تيمور الشرقية وستواصل دعمها، آخذة في الاعتبار تماما حقيقة أنه ينبغي ألا تكون تيمور الشرقية معتمدة بدرجة مفرطة على المعونة الإنمائية. وستتوجه وزيرتنا للتنمية الدولية، السيدة آن سيدنيس، إلى تيمور الشرقية الشهر القادم لتقييم حاجة تيمور الشرقية إلى المساعدات الإنمائية النرويجية في المستقبل.

ولا تزال النرويج يعتريها قلق شديد إزاء الوضع الأمني على الحدود مع إندونيسيا، خاصة في معسكرات اللاجئين في تيمور الغربية. وإننا نحث الحكومة الإندونيسية على اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

وتؤكد النرويج على أن البدء في الإجراءات الجنائية ضد الأفراد المسؤولين عن جرائم خطيرة شرط أساسي هام لإحلال السلام الدائم والمصالحة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن ينمو إلى علمنا أن التحقيقات التي أجرتها سلطة الادعاء تسفر عن قرارات اتهام.

**السيد كروخمال** (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): قبل كل شيء، اسمحوا لي بالإعراب عن خالص التعازي لحكومتي وشعبي الهند وباكستان على وقوع الزلزال المأساوي.

وأود تأييد ما قاله المتكلمون السابقون بأن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي أكد فيها على المهام طويلة المدى التي تنتظر الإدارة الانتقالية من أجل حل مشكلة انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. ونحن ممتنون لرئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، على البيان الهام الذي أدلى به اليوم في المجلس. لذلك يسعدنا أن نرى هنا ممثلي المؤسسات المالية والإنمائية الدولية. ولقد كانت المعلومات التي قدموها في غاية الأهمية والإفادة. ونرى أنه من الأهمية أن يحضر اجتماع مجلس الأمن هذا عضو في مجلس وزراء الإدارة الانتقالية وهو السيد خوزيه راموس – أورتا.

ونظرا لكثرة عدد المتكلمين، ونظرا أيضا لحقيقة أن العديد من القضايا الهامة قد تم تناولها بشكل مكثف للغاية في بيانات سابقة، أود أن أتناول فقط نقاطا هامة ومحددة. إننا نشارك تماما الرأي بأنه من الضروري التركيز على الانتقال السلس إلى سلطة شرعية في تيمور الشرقية وعلى إدارة مرضية في إطار تحقيق الاستقلال. وفي هذا الصدد، نود تأييد التدابير المتخذة لتعزيز القدرة الكامنة لما له أهمية حيوية لتيمور الشرقية في مجالات معينة. ولقد ذكرها اليوم السيد فييرا دي ميللو والسيد براون ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكان الإسهام الهام في تعزيز القدرة الكامنة لإدارة تيمور الشرقية هو إنشاء مجلس وزراء الإدارة الانتقالية. وفي الوقت ذاته، من الضروري أن نعترف بأنه لكي نقيم هيكلا إداريا على نطاق كامل يحتاج الأمر إلى الكثير من الوقت والجهد.

ولا شك أن تنفيذ التدابير الواردة في البرنامج السياسي الذي تم الاتفاق عليه لتيمور الشرقية، سيكون علامة سياسية بارزة على الطريق المؤدي إلى الاستقلال. فمن الضروري أن نكفل إجراء انتخابات تشريعية عامة ديمقراطية وشفافة، لأن ذلك سيعطي دفعة للتنظيم السياسي في مجتمع تيمور الشرقية، وسيشكل مرحلة ختامية في عملية المصالحة الوطنية.

ونعتقد أن الخطوة التي لا غنى عنها نحو الاستقلال والانتقال إلى الحكم الذاتي هي إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية، وشرطة محلية، ونظام فعال للعدالة. وإذا لم تنجز هذه المهام فقد تتعرض للخطر جميع الجهود الأخرى التي تبذل لدفع تيمور الشرقية نحو الاستقلال. وقد سبق أن أشار العديد من الوفود إلى أن تطوير التعاون وعلاقات حسن الجوار مع إندونيسيا يتسم بأهمية كبرى للإقليم، مثله مثل توفير الدعم لتحقيق الاستقرار على الحدود المشتركة وفي مخيمات اللاجئين. وقد سرَّنا أيما سرور أن نسمع تأكيدا لهذا الرأي في بيان السيد خوزيه راموس – أورتا.

ومن الأولويات التي ستتطلب مزيدا من الجهود الدولية، إحراز تقدم كبير في إرساء الأسس الاقتصادية للاستقلال. وفي هذا الصدد، يثلج صدورنا أن نرى عودة النشاط إلى الحياة الاقتصادية في الإقليم. ونتشاطر الرأي الذي أعرب عنه ممثلا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن استقلال تيمور الشرقية يجب أن يرتكز على قطاع خاص سليم يتم دعمه وتنشيطه بكل السبل الممكنة. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لتطوير الزراعة التي تمثل الجزء الأعظم من الناتج القومي الإجمالي. وعلينا كذلك أن نأخذ في الحسبان أن ما يقرب من ٠٠٠ ١٨٠ شخص ما زالوا يتلقون مساعدة غذائية في تيمور الشرقية.

في الأسبوع الماضي، نظر المجلس في مسألة تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونتفق مع الوفود الأخرى التي أكدت على ضرورة تمديد الوجود الدولي في تيمور الشرقية في هذه المرحلة وخلال فترة انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. وفي هذا الصدد، يبدو لنا من الأهمية بمكان أن تستهدف الخطة المالية وكذلك البرامج والمشاريع المناظرة التي يجري تنفيذها فعلا أو التي في سبيلها إلى التنفيذ في تيمور الشرقية، التركيز على المستقبل، وأن تتماشى مع الظروف التي ستسود هناك بعد الاستقلال. وستواصل أوكرانيا دعم تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، حتى يتسنى إقامة حكومة ديمقراطية مستقلة في تيمور الشرقية.

ختاما، نود أن ننوه بالنتائج المثيرة للإعجاب التي حققتها أنشطة الإدارة الانتقالية. وهي نتائج استطاع أعضاء مجلس الأمن أن يلمسوها بأنفسهم خلال زيارتهم للمنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ويود وفد بلادي أن يشيد الإشادة الواجبة بجميع الأفراد العاملين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبشخص السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على الجهود الرائعة التي بذلوها من أجل تنفيذ الولاية المعقدة التي كلفتهم بها الأمم المتحدة.

**السيد نيوور** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تعازينا لحكومتي باكستان والهند وشعبيهما، على كارثة الزلزال الذي تعرض له البلدان توا.

نشكر الأمين العام على تقريره الشامل المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير عن الحالة في تيمور الشرقية. ونشكر أيضا السيد فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور الشرقية، على إحاطته الهامة. كما نقدر كل التقدير الإحاطات التي تقدم بها السيد مالوك براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد كلاوس روهلاند المدير القطري للبنك الدولي، المسؤول عن تيمور الشرقية؛ والسيد لويس فالديفييز ممثل صندوق النقد الدولي. ونرحب ترحيبا حارا بوجود رئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، في هذه الجلسة، وكذلك السيد خوزيه راموس - هورتا المقاتل البارز في سبيل الحرية والعضو في مجلس الوزراء الانتقالي في تيمور الشرقية، ونشكرهم جميعا على البيانات الهامة التي أدلوا بها هذا الصباح.

إنه لمما يثلج صدورنا حقا أن نقرأ تقرير الأمين العام. إننا، إذ ننظر إلى الحالة الراهنة في تيمور الشرقية إزاء خلفية التاريخ المؤلم الذي عاشته في الآونة الأخيرة، نشعر بارتياح شديد، ليس فقط لأن السلام والهدوء أصبحا الآن راسخين على أسس متينة في ذلك البلد، بل أيضا لأن شعب تيمور الشرقية يسابق خطاه نحو تحقيق هدف الاستقلال العزيز عليه، عما قريب وبطريقة منظمة وحسنة الإعداد. والسيد فييرا دي ميللو وأعضاء فريقه في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الذين يعملون جاهدين ومبدعين من أجل تنفيذ ولاية الإدارة المؤقتة، يستحقون عاطر الثناء

على إنجازهم كل هذا العمل في هذه الفترة القصيرة. كما نشكر حكومة إندونيسيا على تسهيلها هذه العملية.

ونحن نرى في الخطة التي أعدها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لوضع تيمور الشرقية على طريق الاستقلال في الأشهر القليلة المقبلة، برنامج عمل لدولة ناجحة جديدة وديمقراطية. ويسرنا أن خطط الإدارة الانتقالية تسير وفقا لإطار زمني محدد على الرغم من كثرة التحديات. ويسعدنا بشكل خاص أن شعب تيمور الشرقية شارك مشاركة كاملة في عملية صنع القرار منذ البداية. كما نلاحظ بعين الارتياح أن شعب تيمور الشرقية يجري تدريبه وتنظيمه لكي يتولى زمام الجهاز الإداري والمؤسسات الحيوية التي لا غنى عنها لنجاح دولة حديثة الاستقلال وديمقراطية. وهذا عامل حاسم في عملية التحضير لاستقلال تيمور الشرقية.

ونحن على ثقة بأن شعب تيمور الشرقية يفهم أن الاستقلال سيحتم عليه أن يتحمل بشكل جماعي وفردي المسؤولية عن رفاه كل فرد في دولته الجديدة. والمسؤولية الكبرى في هذا الصدد تقع دائما على عاتق الزعماء السياسيين الذين يتوقع منهم أن يكونوا قدوة للشعب وأن يغرسوا فيه ثقافة احترام العملية الديمقراطية ومؤسسات الدولة. ومن دواعي سرورنا ملاحظة أنه يجري التفكير في إنشاء هيكل سياسي متعدد الأحزاب لتيمور الشرقية. ونحن نرحب بذلك، لأن نظاما من هذا القبيل يعمل على أساس الحكم الخاضع للمساءلة والمعارضة المسؤولة.

ونعتقد أن تيمور الشرقية أصبحت الآن مستعدة للدخول في العملية الانتخابية اللازمة لإعطاء شكل ملموس لاستقلالها. ويحدونا الأمل في أن يتمكن كل التيموريين الشرقيين، بمن فيهم أولئك الذين يجدون أنفسهم حاليا في تيمور الغربية كلاجئين، من المشاركة في هذا العملية التي يجب أن تكون شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة إندونيسيا إلى تقديم كل تعاون ممكن من أجل تيسير العودة السريعة للاجئين، الذين تعرقل الميليشيات في تيمور الغربية عودهم إلى الوطن. كما ندعو حكومة إندونيسيا إلى الدخول في مناقشة مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في وقت قريب لأجل الانتهاء من تحديد موعد لاستقلال تيمور الشرقية.

وختاما، يود وفدي أن يشكر جميع البلدان التي تدعم الأعمال التي تقوم بها الإدارة الانتقالية من خلال توفير قوة العمل والدعم التقني والمالي. ونعرب أيضا عن تقديرنا لجميع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على ما تضطلع به في الوقت الراهن من عمل قيم في تيمور الشرقية. ونقدر بصفة خاصة العمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا يخالجنا أدنى شك في أن المجتمع الدولي على اتساعه والمؤسسات المالية الدولية سوف تتقدم للمساهمة بسخاء وتسهل العملية الجارية المؤدية إلى استقلال تيمور الشرقية، فضلا عن إعداد برنامج للبلد فيما بعد الاستقلال.

ويؤيد وفدي تمديد ولاية الإدارة الانتقالية لفترة أخرى مدها ١٢ شهرا، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على النحو الذي توصي به الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسنغافورة.

رغم أنني نقلت في وقت سابق تعازي المجلس لحكومة كل من الهند وباكستان وشعبيهما، أود أيضا أن أضيف تعازينا الوطنية على الخسارة المأساوية في الأرواح التي أسفر عنها الزلزال في شبه القارة الهندية.

وأود كذلك أن أضيف كلمات الترحيب الخاص بي إلى تلك الكلمات التي أعرب بها ترحيبا بالسيد سرجيو فييرا

دي ميللو، ممثل الأمين العام الخاص في تيمور الشرقية، وللسيد خوزيه راموس - أورتا، عضو مجلس الوزراء الانتقالي في تيمور الشرقية المعني بالشؤون الخارجية، وأشكرهما على وجودهما معنا في المجلس اليوم. كما أن من دواعي سرورنا أن أتيح لنا الإصغاء للسيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشُرفنا إضافة إلى ذلك بمشاركة السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، الذي عاد مؤخرا من رحلة إلى هذه المنطقة. وقد زودنا حضورهم وإحاطاتهم بمنظورات مباشرة لا تقدر بثمن.

وأهم من هذا أن وجودهم مجتمعين في مناقشة اليوم المفتوحة له دلالة رمزية على الاتجاه الذي تنطلق إليه تيمور الشرقية على المدى الطويل: وهو يتمثل في عملية إضفاء للطابع الوطني التيموري بشكل متزايد من أجل إتاحة تحول سلس إلى الاستقلال وتأكيد متنام على جهود التعمير والإصلاح سعيا للوصول إلى التنمية المستدامة والحكم الرشيد، مع استمرار أعضاء الأمم المتحدة بكاملهم في الاضطلاع بمسؤولية جماعية في المراقبة والمساعدة على كفالة النجاح لتيمور الشرقية. فتيمور الشرقية إلى حد كبير ابنة الأمم المتحدة، وهي ابنة، كما قال السيد فييرا دي ميللو في وقت سابق، ما زالت الآن في مرحلة الجنين من نموها.

وقد أدت الأمم المتحدة دورا كبيرا في العملية التي أدت بتيمور الشرقية إلى حيث هي اليوم. ولقد اضطلعت بدور حاسم في مسألة تيمور الشرقية طيلة ربع القرن المنصرم أو أكثر من ذلك. فمنذ عام ١٩٨٢، والمناقشات تجري بانتظام بطلب من الجمعية العامة بين أطراف ثلاثة هي الأمناء العامون المتعاقبون للأمم المتحدة، وإندونيسيا، والبرتغال، وذلك بهدف إيجاد تسوية لوضع الإقليم. وإذ ترعى الأمم المتحدة تقدم تيمور الشرقية صوب الاستقلال، من الواضح أن مسؤوليتها في تيمور الشرقية ليست في سبيلها إلى الانتهاء. فكما هو الحال مع الآباء، لن يبدأ الاختبار الحقيقي لمسؤولية الأمم المتحدة إلا بعد مولد الطفل.

وقد رسم الأمين العام صورة إيجابية في مجملها للتطورات في تيمور الشرقية في تقريره المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، المتعلق بالتقدم الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد أعرب السيد سرجيو فييرا دي ميللو، في حديثه هنا اليوم، عن آراء مماثلة. ونحن نثني على السيد فييرا دي ميللو، وهو صديق طيب لسنغافورة، على الجهود الهائلة التي يبذلها هو وفريقه. وترى سنغافورة من الأمور المشجعة الاستماع إلى التقدم المطرد الذي يجري إحرازه في تعمير تيمور الشرقية وإصلاحها. ولا شك في أن الإدارة الانتقالية هي من أكبر العمليات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة وأشدها تعقيدا. فليس على الأمم المتحدة أن تحافظ على السلام فقط في تيمور الشرقية، وإنما عليها أيضا أن تعيد بناء النظم الاجتماعية والمؤسسات المؤقتة برمتها من نقطة الصفر. وهي مهمة متعددة الأبعاد متعددة التخصصات هائلة بجميع المقاييس.

وقد أحرزت الإدارة الانتقالية بدعم من المجتمع الدولي شيئا من التقدم في المجالات الهامة للصحة والتعليم والهياكل الأساسية. وجار الاضطلاع أيضا بجهود لإنعاش الاقتصاد. وتسرع الإدارة الانتقالية فيما تبذله من جهود حاسمة لنقل مقاليد الأمور إلى أبناء تيمور ومساعدة شعب تيمور الشرقية على إدارة شؤون بلده. ومن الناحية السياسية، نجحت الإدارة الانتقالية في إقامة ما يشبه الحكومة: وأعني بذلك الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية، التي يشغل فيها المناصب الوزارية الرئيسية تيموريون شرقيون. وقد وضع قادة تيمور الشرقية الخطوط العريضة لبرنامج

سياسي يحدد المراحل السياسية الهامة. وهذا المخطط الزمني يتسم بالطموح، كما أشار الأمين العام في تقريره، ولكنه ممكن التحقيق.

بيد أن عملية نقل مقاليد الأمور إلى التيموريين لا ينبغي أن تقتصر على الصعيد السياسي، بل يجب أن تنفذ إلى الإدارة برمتها وتتخللها. ويتعين على الإدارة الانتقالية، شأنها شأن كل والد بعيد النظر، أن تبني قدرة تيمور الشرقية على الوقوف على قدميها وعدم تكوين اتجاه يتسم بالاعتماد على الغير. وبينما تتطلع تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة طلبا للدعم والمشورة لفترة من الوقت، يجب أيضا على الأمم المتحدة أن تنصت بصفة متزايدة إلى ما يريده طفلها.

وبالرغم من ذلك فمن الواضح أن أمام تيمور الشرقية شوطا طويلا يتعين عليها أن تقطعه. إذ من الضروري عمل المزيد في مجال الأمن، حيث لم يتم بعد إيجاد حل لمشاكل اللاجئين والمليشيات. ولا يمكن أن نغض الطرف عن قتل المليشيات لأفراد الأمم المتحدة وتخويفها للاجئين. وتدعو سنغافورة كلا من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة الإندونيسية للعمل معا على الحيلولة دون حدوث أشياء من هذا القبيل واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتقديم مرتكبيها للعدالة. وفي هذا الصدد، من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن كلا من القوات المسلحة الإندونيسية والإدارة الانتقالية قد اتفقتا على القيام بعمليات أمنية مشتركة على طول خط حدود تيمور الشرقية والغربية. كما ستساعد المحاكمات الجاري عقدها للمشتبه فيهم من أعضاء المليشيات وقادها في ديلي وجاكرتا على كفالة إرساء العدالة.

ونظرا لأن سنغافورة بلد حديث العهد نسبيا، فنحن نعرف من خبرتنا الخاصة أنه لا يمكن بناء أساس مستقر ودائم لبلد من البلدان بين يوم وليلة. لذلك يجب أن يبعث مجلس الأمن برسالة قوية من التأييد والالتزام السياسيين. وسوف يلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة إذا رؤي أنها ما إن تثير التطلعات حتى تترك العمل قبل نهايته وقبل إتمامه على نحو جيد. ويشكل خروج الأمم المتحدة السابق لأوانه والمتعجل من عملية لحفظ السلام خطرا يتمثل في تدهور الموقف وتحوله إلى أسوأ مما كان عليه قبل الشروع في العملية.

وكثيرا ما يكون من السهل علينا ونحن نجلس في مجلس الأمن هنا في نيويورك أن نلقي نظرة تحليلية هادئة على نصف جزيرة تقع في الطرف البعيد من المعمورة. ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحا بشأن الفخاخ التي تمثلها تيمور الشرقية بالنسبة للمنطقة. فالأمر لا يقتصر على مصير تيمور الشرقية والتيموريين الشرقيين، بل يتعلق بمنطقة جنوب شرقي آسيا برمتها. إذ يرتبط مستقبل تيمور الشرقية ارتباطا وثيقا بمستقبل إندونيسيا، وهي بلد كبير ومتنوع ومعقد يمتد عبر جنوب شرقي آسيا، وبه ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ جزيرة و ٢١٠ مليونا من البشر. ومصير إندونيسيا لا يمكن تمييزه عن مصير المنطقة بكاملها.

ولقد حققت تيمور الشرقية الاستقلال في وقت كانت تمر فيه إندونيسيا بمرحلة انتقال سياسي واقتصادي عميق. وجاء استقلالها نتيجة لتحولات شديدة كانت تمر بها إندونيسيا نفسها. والقرار الذي يتخذ في ظل مثل هذه الظروف محكوم عليه أن يكون مثيرا للجدل، ولكن استقلال تيمور الشرقية أصبح الآن حقيقة غير قابلة للنقض. ولكنها حقيقة أيضا أن انتقال إندونيسيا مستمر. ولا يمكننا تجاهل أي من هاتين الحقيقتين. فتفجر الوضع في تيمور الشرقية قد يسبب نكسة لجهود إندونيسيا في سبيل العودة إلى الحالة الطبيعية. وعدم التيقن السياسي وعدم الاستقرار في إندونيسيا ستكون له بدوره آثار بعيدة المدى على بقية المنطقة ومستقبل تيمور الشرقية.

غير أن كلا من إندونيسيا وتيمور الشرقية تكلمتا عن المصالحة، على الرغم من أنه لا يزال هناك عدد من القضايا المعلقة التي ينبغي حلها. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعابير الإيجابية عن حسن النية تجاه إندونيسيا الصادرة عن السيد خوسيه راموس- هورتا عندما تكلم هنا صباح اليوم. ونحن نرى أنه بتوفر حسن النية والتفاهم بين تيمور الشرقية المستقلة حديثا وجارتها الأكبر إندونيسيا، يمكن حل هذه القضايا بطريقة ودية. وإن التعاون بينهما سيؤذن بحلول عهد جديد من السلام والاستقرار لتيمور الشرقية وإندونيسيا وسيسهم أيضا في تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا.

وبالتالي فإن من الضروري أن تنظر الأمم المتحدة إلى هذا الموضوع من منظور طويل الأمد، كما هي الحالة بالنسبة لجميع الموضوعات الأخرى التي ينظر فيها مجلس الأمن – على سبيل المثال، كوسوفو والصراعات الدائرة في غرب أفريقيا – وأن تميز أيضا السياق الإقليمي. وأود أن أقتبس من البيان الذي أدلى به السفير تشودري أمام مجلس الأمن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن ''لا خروج بدون استراتيجية''. ولكن قبل أن أقتبس، اسمحوا لي أن أشير إلى أن السفير لفيت عندما تكلم قبل ساعة أو ساعتين، ذكرنا أيضا بالمناقشة المتعلقة بـ ''لا خروج بدون استراتيجية''. وقد قال السفير تشودري في تشرين الثاني/نوفمبر:

''وبارامترات هذا الإنهاء [ لعملية لحفظ السلام] ينبغي أن تتضمن تقييما موضوعيا لحالة معينة من المنظور المتوسط والمنظور الطويل الأجل. وهذا التقييم ينبغي أن يأخذ الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية وحقوق الإنسان والبعد الإقليمي في الاعتبار''. (S/PV.4223، ص ١١)

وهذه اعتبارات هامة ينبغي أن نأخذها دائما في الحسبان.

إن نيل الاستقلال هو الجزء السهل. والأمر الأصعب هو النجاح فيه. والمشاركة الكاملة من المجتمع الدولي في الإنعاش والتنمية في تيمور الشرقية، حتى بعد استقلالها، ستكون أفضل ما يخدم مصالحها. فالكثير مما أنجزته الإدارة الانتقالية ما كان ممكنا بدون الموارد والدعم السياسي الذي قدمته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولا يمكننا أن نتوقع من تيمور الشرقية المستقلة أن تدبر حل جميع مشاكلها بمفردها. وما من بلد إقليمي، بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا، ولا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، لديه أو لديها كل الخبرة والقدرات اللازمة لمعالجة احتياجات تيمور الشرقية الهائلة. وبالتالي فإن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية هامة وواجبا نحو تيمور الشرقية ليظلا مشاركين حتى بعد الاستقلال.

ونحن في هذا الصدد، نحن نؤيد بقوة تقييم الأمين العام بأن تيمور الشرقية ستظل تتطلب دعما دوليا كبيرا بعد الاستقلال. وقد تعهد رئيس الجمعية العامة أيضا، في زيارته الأخيرة إلى تيمور الشرقية، بمواصلة دعمه لجهود الإدارة الانتقالية في إعادة بناء البلد. وبعثة المجلس نفسه التي أرسلها إلى تيمور الشرقية قد عادت إلى نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وهي ترى أنه ستكون هناك حاجة إلى وجود دولي قوي في تيمور الشرقية فيما بعد الاستقلال. ونجد نفس الاستنتاجات تُستخلص من مشاوراتنا التي أجريناها مع حكومتي تيمور الشرقية وإندونيسيا.

لقد ساهمت سنغافورة بنشاط في الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية منذ البداية. إذ أرسلنا قواتنا وأطباءنا وشرطتنا المدنية للمشاركة في القوة

الدولية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية. وعلى الصعيد الثنائي، أعددنا صفقة شاملة للمساعدة التقنية لإعانة تيمور الشرقية في جميع جوانب إعادة بناء المجتمع. ونحن ملتزمون، في إطار قدراتنا ومواردنا، بمواصلة دعم الجهد الدولي لمساعدة تيمور الشرقية على النهوض على قدميها.

لقد شهدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نصيبها من النجاحات والإخفاقات. وتتيح تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية فرصة فريدة للأمم المتحدة لتظهر قدرتها على استخراج الدروس المستفادة من التجارب الماضية لجعلها من أنجح عمليات حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة. والتحديات التي تواجه تيمور الشرقية والالتزام الذي أبداه شعب تيمور الشرقية أمران واضحان. ويمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع توفر الإرادة والالتزام الكافيين تحويل وإعادة بناء المجتمع الذي دمره الصراع، وإرشاد طفلها ليكون عضوا مسالما ومستقرا ومنتجا في المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلمة التالية المدرجة في قائمتي ممثلة أستراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

**السيدة وينسلي** (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضيف صوت أستراليا إلى أصوات جميع من أعربوا عن مؤاساتهم لحكومتي الهند وباكستان على الوفيات والمعاناة التي لحقت بالعديد من مواطنيهما من جراء الزلزال الخطير الذي ضرب منطقتهما بالأمس.

وأود أن أشكركم بحرارة، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة للمجلس، التي أتاحت لغير أعضاء المجلس مرة أخرى الفرصة للاستماع مباشرة من الممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو، بشأن التطورات المستجدة في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية خلال الأشهر الستة الماضية وبالاستماع إلى آرائه بشأن المهام والتحديات التي يجب التعامل معها في تيمور الشرقية في السنة المقبلة وما وراءها. وأود أن أشكره على إحاطته الشاملة والمتميزة بالصراحة وأن أكرر الإعراب عن تقدير حكومة أستراليا للعمل الممتاز الذي اضطلعت به الإدارة الانتقالية تحت قيادته الماهرة بصفته ممثلا خاصا للأمين العام.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للفرصة المتاحة للسماع من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ورئيس الجمعية العامة، ومن خوسيه راموس- هورتا على الأخص. لقد أكدت هذه العروض بطريقة عملية وواضحة للغاية الطابع الفريد للتعاون الدولي بشأن تيمور الشرقية ونقلت التزاما واضحا بالاستيثاق من تحقيق هذا الجهد نجاحا كاملا.

إن عمل الإدارة الانتقالية في تعاون وثيق مع أبناء تيمور الشرقية، خلال الـ ١٥ شهرا الماضية وضع الكثير من لبنات البناء المطلوبة لتيمور الشرقية لتصبح أمة مستقلة ومعتمدة على نفسها. وتجديد ولاية الإدارة الانتقالية، الذي سينظر فيه أعضاء المجلس عقب مناقشة اليوم الجوهرية، سيكون حاسما في تحديد قدرة الإدارة الانتقالية على مواصلة البناء على العمل الذي أنجز حتى الآن والتركيز، وهو الأهم على التحضير للخطوات المقبلة، حتى الاستقلال وما بعده.

أستراليا ترحب قطعا بجهود الأمم المتحدة الأخيرة الرامية إلى الإسراع بنقل السلطة إلى التيموريين الشرقيين. ونوافق على تركيز تقرير الأمين العام على المحافظة على وتيرة ما سمي بـ ”التيمرة“ خلال الأشهر المقبلة. والتيمرة كعنصر أساسي في بناء القدرة، ستظل ذات أهمية بالغة لانتقال تيمور الشرقية بنجاح إلى الاستقلال. ومواصلة بناء القدرة والمؤسسات ستكون أساسية في تحقيق نقل السلطة في الوقت

المناسب من الأمم المتحدة إلى حكومة وإدارة فعالة في تيمور الشرقية.

وبالإضافة إلى هذه المهمة الرئيسية، تواجه الإدارة الانتقالية وأبناء تيمور الشرقية تحديات أخرى كبيرة خلال الـ ١٢ شهرا المقبلة. وأحد هذه التحديات بناء أساس لنظام سياسي ديمقراطي شفاف، بما في ذلك من خلال توفير التعليم المدني الوافي - وهي نقطة لاحظت أن سفير كولومبيا شدد عليها تشديدا قويا في البيان الذي أدلى به في وقت سابق.

وثمة تحد آخر يتمثل في تقديم المساعدة لتنمية قدرات التيموريين الشرقيين على صون الأمن والقانون والنظام. وسيكون إنشاء قوة الدفاع للتيموريين الشرقيين عاملا هاما لتحسين قدرات تيمور الشرقية على الاعتماد على الذات في مسائل الأمن. إلا أننا نتطلع أيضا إلى التقدم المحرز في تدريب وتطوير دائرة شرطة لوروسا التيمورية مع اقتراب موعد تحقيق الاستقلال.

وتظل الإعادة الفورية إلى الوطن للتيموريين الشرقيين الموجودين في تيمور الغربية من الأولويات الهامة والملحة لاستقرار وأمن تيمور الشرقية في المستقبل. ولا يزال من الشروط المسبقة الأساسية اللازمة للنجاح في هذه المهمة إنهاء أعمال الترهيب التي تقوم بها الميليشيات، وتمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول دون عوائق إلى مخيمات اللاجئين، ووجود عملية تسجيل ذات مصداقية للناخبين.

وكما أكدت في كل فرصة أتيحت لي، ترى استراليا أن من الأمور الحيوية الإبقاء على الدعم الدولي لانتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. لقد تحققت مكاسب في هذا المجال، إلا أنه ما زال هناك شوط طويل لا بد من قطعه لتوطيد العمل الجيد الذي أنجزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حتى الآن. ولإرساء الأسس اللازمة لكي تتبوأ تيمور الشرقية المستقلة مكانها اللائق في المنطقة وفي الأمم المتحدة كدولة واثقة من نفسها، وآمنة، ومعدة إعدادا جيدا لمواجهة التحديات العديدة لإقامة الدولة.

لكل هذه الأسباب، تؤيد استراليا بقوة توصية الأمين العام الداعية إلى تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونحن نتوقع من المجلس أن يجدد هذه الولاية بما يكفل استمرارية عملها. وفي ضوء الشواغل الأمنية المستمرة، يصبح الإبقاء على عنصر أمني قوي أمر هام بشكل خاص ونرى أنه يلزم أن تظل جميع البلدان المساهمة بقوات ملتزمة بعملية حفظ السلام التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية خلال هذه الفترة. وفي رأينا الثابت - وألاحظ أننا نشاطر في ذلك عددا من المتكلمين الآخرين اليوم - أن أي تفكير في تخفيض المكون العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية ينبغي أن يستند إلى تقييم عسكري موضوعي تجريه قوات تلك الإدارة الانتقالية. ولا بد من أن يكون العامل المحدد الحاسم الذي يقرر مثل هذا التخفيض هو الوضع القائم في الميدان والظروف السائدة فيه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوّه بتقدير استراليا للدور القيادي البارز الذي تضطلع به تايلند في عملية حفظ السلام الحالية التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بهذه المسألة، أي عملية حفظ السلام، وتقديرا منا للمناقشات الهامة التي جرت في مجلس الأمن حول وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحفظ السلام، بل والتي لا تزال تجري في وجهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، أود أيضا أن أسلّط الضوء على الأهمية التي تعلقها استراليا على ضرورة إحاطة أفراد عملية حفظ السلام التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية

إحاطة كاملة بكل طرق الوقاية من هذا الوباء ومكافحته هو وغيره من الأمراض المعدية.

إن دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لن ينتهي يوم إعلان استقلالها، وإن كان من الطبيعي أن طبيعة علاقة المنظمة مع التيموريين الشرقيين ستتغير بمجرد تشكيلهم حكومة لدولتهم المستقلة. لذلك ينبغي لنا أن نفكر ونخطط الآن ليس فقط لتجديد ولاية هذه الإدارة، بل أيضا لفترة ما بعد الاستقلال عندما يصبح من الضروري ضمان إمكانية قيام الحكومة التيمورية الشرقية بالإبقاء على الأعمال التحضيرية التي أرستها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وتطوير هذه الأعمال.

ويسلِّم تقرير الأمين العام بأن تيمور الشرقية المستقلة ستظل بحاجة إلى دعم دولي كبير، بما يشمل المكون العسكري ومكون الشرطة المدنية، فضلا عن دعم للإدارة المدنية. وأكرر التأكيد على أنه قد آن الأوان الآن لكي تقوم الدول الأعضاء، وخصوصا الدول المساهمة بقوات، بالتركيز على الحاجة إلى التخطيط المبكر والإعداد لهذا الوجود، بما في ذلك تقديم المساهمات الممكنة. ومن المؤكد أن حكومة بلادي تولي اهتماما وثيقا جدا لهذه المسائل، ونحن نتطلع إلى الحوار الجاري مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بالتشاور والتعاون الوثيقين للغاية مع التيموريين الشرقيين حول الشكل المناسب والولاية الملائمة لوجود الأمم المتحدة في المستقبل. ومن البديهي أن مساهمة التيموريين الشرقيين في تشكيل النماذج الخاصة بالتعاون بعد الاستقلال بين الأمم المتحدة وتيمور الشرقية أمر حاسم للتخطيط والتحضير للمرحلة التالية في عملية الانتقال. وكما نسلم جميعا، فإنه سيتعين على التيموريين الشرقيين في نهاية المطاف أن يقرروا بأنفسهم الكيفية التي يريدون أن تساعدهم بها الأمم المتحدة.

وللإسهام في عملية الحوار والتشاور الجارية، بما يشمل الجهات الفاعلية الدولية الأخرى، تقدم استراليا الأفكار التالية حول دور الأمم المتحدة المستقبلي.

من المرجح جدا أن يكون أي وجود للأمم المتحدة في تيمور الشرقية في فترة ما بعد الاستقلال أصغر حجما عن وجود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وسيكون مركّزا على المهمة الرئيسية المتمثلة في مساعدة تيمور الشرقية على بناء القدرات والمؤسسات، بما يشمل مجالات الإدارة المالية - التي سمعنا كلاما كثيرا عنها صباح اليوم - والقضاء، والشرطة، والدفاع، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تزود البعثة الجديدة بموظفين من الأمم المتحدة من ذوي الخبرة والمؤهلات المناسبة والقدرة على توفير نقل المهارات للتعجيل باكتسابها على الصعيد المحلي. وغني عن القول، إن ولاية البعثة الجديدة يجب أن تصاغ على نحو يجعلها تضمن وجود علاقة مناسبة مع حكومة تيمور الشرقية الجديدة.

وفي رأينا، أن المكوّن الأمني التابع للأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال يجب أن يتخذ شكل عملية للخوذ الزرق يأذن بها مجلس الأمن وتبين بوضوح الظروف التي يمكن فيها اعتبار عمل البعثة قد اكتمل. ويجب أن يستند حجم عملية حفظ السلام إلى تقييم الوضع الأمني يجري في وقت قريب جدا من موعد إعلان الاستقلال. وسيظل من الأمور الهامة تنوع القوات المساهم بها. ويجب تشجيع وجود تشكيلة واسعة من المساهمين الدوليين بما في ذلك وجود تمثيل إقليمي قوي. وفي ميدان القانون والنظام العام، تبين تقييمات نتائج تدريب أفراد الشرطة حتى الآن أن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة سيلزم بقاؤها هناك بعد إعلان الاستقلال وسنرحب بأية تعليقات إضافية قد يدلي بها الممثل الخاص فيما يتعلق بنتائج تدريب أفراد الشرطة حتى اليوم.

وبشكل أعم، أود أن أدلي بملاحظتين إضافيتين في مجال الأمن قد تبدوان بديهيين، ولكننا نرى أنه لا يجب التقليل من شأنهما. تتعلق الملاحظة الأولى بضرورة بذل جهود مستمرة لمقاضاة كل المسؤولين عن ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، ألاحظ وأرحب بشكل خاص - مثل عدد من زملائي - بحقيقة أن محكمة ديلي المحلية قد استكملت توا أول محاكمة ناجحة لها في قضية تتصل بأعمال العنف التي جرت في عام ١٩٩٩. وتتعلق الملاحظة الثانية بأهمية قيام تيمور الشرقية بالعمل بنشاط لبناء علاقات إيجابية مع جيرانها، ولا سيما إندونيسيا. وألاحظ أن سيرجيو فييرا دي ميللو قد أكد صباح اليوم على أن هذه المسألة تشكل حجر الأساس للمستقبل، كما أن خوسيه راموس - هورتا شدد بشكل خاص على هذه المسألة، مبينا أن القيادة التيمورية الشرقية تعمل بنشاط جدا في هذا الخصوص.

وأخيرا، من الأمور الأساسية أن الترتيبات التي تتخذ عبر مجموعة واسعة من المجالات، من أهمها المجال المالي، تدعم عملية الانتقال إلى حكومة تيمورية شرقية فعالة، ولا تتوقف عند التاريخ الرسمي لإعلان الاستقلال. وفي هذا السياق، نحن نقر تأييد الأمين العام للنظر في زيادة المرونة في استخدام الأنصبة المقررة المخصصة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية والبعثة التي ستخلفها بعد الاستقلال. وأعتقد في هذا الصدد أن النداء القوي الذي وجهه مارك مالوك براون لوضع استراتيجية للتمويل وثيق الصلة بشكل خاص بهذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أشدد على الملاحظتين الأساسيتين في تعليقاتي. أولا، تؤيد استراليا تمام التأييد استمرار عملية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، بما في ذلك الانتقال التدريجي للسلطة إلى التيموريين الشرقيين، باعتبار ذلك هو الطريق المؤدي إلى قيام دولة مستقلة تؤدي عملها على نحو كامل. ثانيا، إن رأينا القوي هو أنه من الأهمية بمكان أن يبدأ المجتمع الدولي من الآن في إعداد الأعمال التحضيرية لوجود مناسب للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد استقلالها. ولكي يكون الانتقال فعالا، وبغية الحفاظ على جميع المكاسب التي حققتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، فإن هذا الانتقال يجب أن يتم بطريقة سلسة لا فجوة فيها قدر الإمكان من الناحيتين التنظيمية والمالية.

إن الكثيرين منا - الموجودين اليوم هنا - قد قدموا استثمارا كبيرا في مستقبل تيمور الشرقية. إلا أن نجاح ذلك المستقبل على المدى الطويل يتوقف على استمرار التزامنا بعملية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية واستعدادنا الآن لأن نخطط ونعد ونلتزم بفترة ما بعد الاستقلال.

وأود أن أؤكد للمجلس وللدول الأعضاء أن استراليا تظل ملتزمة بتيمور الشرقية وهي على استعداد للقيام بدورها بالعمل مع الأمم المتحدة، والتيموريين الشرقيين، وكل الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى التي تتشاطر ذلك الالتزام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ماكاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن التعازي للهند وباكستان بمناسبة الزلزال الذي أصابهما إصابة عنيفة.

في البداية، دعوني أن أعرب عن تقديري للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو لإحاطته الإعلامية الممتازة صباح اليوم، ونحن محظوظون جدا إذ يكون لنا موظف مدني دولي له وزنه على رأس عملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ودعوني أيضا أسجل سروري العظيم لكون السيد خوزيه راموس - هورتا مشاركا أيضا في أعمال المجلس اليوم. وهذا يرمز إلى حد كبير إلى العملية التي نبدأها في مساعدة تيمور الشرقية على الحصول على الاستقلال، الذي كان خيار الغالبية العظمى من شعب الإقليم في المشاورات التي تبنتها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وأخيرا أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على ملاحظاته الذكية بخصوص زيارته الأخيرة لتيمور الشرقية، وأشكر ممثلي الوكالات الإنمائية على بياناتهم هذا الصباح وعلى التزامهم تجاه تيمور الشرقية.

إن نيوزيلندا تؤيد تأييدا تاما التمديد المقترح لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، كما أوصى الأمين العام في تقريره. ونحن نفعل هذا بصفتنا أكبر المساهمين بقوات في العملية، إذ نوفر كتيبة من الجنود وسربا من الطائرات العمودية للخدمة في منطقة الحدود الغربية الحساسة. ويسرني أن ألاحظ أننا تمكنا من إبلاغ الأمين العام قبل أعياد الميلاد بقليل بأن نيوزيلندا ستبقي مستواها الحالي من مساهمتها العسكرية حتى أيار/مايو ٢٠٠٢.

إن مناقشة اليوم للنظر في تمديد ولاية الإدارة الانتقالية تمثل حجر زاوية هاما في الفترة التي انقضت منذ اعتمد المجلس ولاية البعثة أصلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. لقد تحقق الكثير منذ ذلك الوقت، وبخاصة في المجالين الأمني والإنساني. وهذا يرجع الفضل فيه إلى جهود شعب تيمور الشرقية، وإلى السيد فييرا دي ميللو وفريقه وأيضا إلى المسؤولين الذين يعملون بجد في الأمانة العامة هنا في نيويورك، وإلى إسهامات الدول الأعضاء.

من الأمور الحاسمة أن الإدارة الانتقالية تستكمل تلك الإنجازات الآن. لقد حدد الأمين العام والسيد فييرا دي ميللو المجالات التي يعد إحراز المزيد من التقدم فيها أساسيا. وأهمها - في رأينا - الانتقال المسرَّع للسلطة إلى التيموريين. وربما يكون هذا أصعب تحد، لكن بالرغم من النقص الخطير في المهارات بين الشعب التيموري، يجب أن تبذل الإدارة الانتقالية كل الجهود لتجعله قادرا على القيادة. ولا بد أن الوقت سيجيء، عاجلا وليس آجلا، الذي يكون فيه التيموريون الشرقيون هم الذين يصيغون القرارات، بينما يعمل موظفو الأمم المتحدة كناصحين ومقدمين للمشورة.

بينما تحققت مكاسب في كفالة أمن تيمور الشرقية، فإن التهديد الذي تفرضه جماعات الميليشيا في وسط تيمور لا يزال وسيظل قائما ما دامت هذه الجماعات قائمة لا تسرح. وعلاوة على ذلك، صون الأمن سيكون حاسما للقيام بالأحداث السياسية السابقة على الاستقلال. بما فيها الانتخابات. ولذلك تعتقد نيوزيلندا اعتقادا قويا أن عمليات الإدارة الانتقالية، بما فيها المكون العسكري، ينبغي أن تستمر على نفس المستوى الحالي خلال فترة الولاية الممتدة. واليوم الذي قد تتولى فيه قوة دفاع لتيمور الشرقية بعض هذه المسؤوليات لا يزال بعيدا بعض الشيء. والتخفيضات المستقبلة في أعداد قوات الأمم المتحدة لا بد أن تكون قائمة على تقييم عسكري موضوعي للحالة بواسطة الموجودين في الميدان. وقرار كهذا ينبغي ألا تدفع إليه مسائل غريبة مثل الشواغل الموازينية.

وإذ نتطلع إلى فترة ما بعد الاستقلال، نعتقد أن من المهم بالمثل أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته إذا ما كان لإنجازات الإدارة المؤقتة أن تكون مضمونة. ونحن نحبذ بشكل تام تكليف الأمين العام الإدارة المؤقتة بوضع الخطط لعملية متكاملة، بالتشاور الوثيق مع التيموريين والمنظمات الشريكة، التي قد يعتبرها مجلس الأمن وشيكة. وعملية كهذه ستحتاج إلى أن تشمل مكونا أمنيا من معتمري الخوذ الزرق.

أخيرا، أود أن أسجل تقدير حكومة بلدي للأعمال التي تقوم بها حكومة إندونيسيا والقوات المسلحة الإندونيسية التي أدت مؤخرا إلى القبض على حاكوبوس بيري، وهو مشتبه فيه رئيسي في قتل الجندي ماننغ، الذي قتل في تموز/يوليه الماضي بينما كان يخدم مع فرقة نيوزيلندية تابعة للإدارة الانتقالية. وأولئك المسؤولون عن هذه الجريمة يجب أن يقدموا إلى العدالة. ونيوزيلندا وكثير – في اعتقادي – من البلدان الأخرى الممثلة في هذه القاعة ستتابع هذه القضية عن كثب.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كوباياشي** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن التعازي لشعبي الهند وباكستان للخسائر المروعة التي يعانيان منها نتيجة زلزال أمس.

وأود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، لهذه الفرصة لمناقشة الحالة في تيمور الشرقية، إذ توشك ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تتجدد.

أود أيضا أن أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو لتسليطه الضوء على التقدم الهام الذي تحقق وعلى التحديات التي لا تزال على أرض الواقع. ونحن نتمنى أن نعرب عن ترحيبنا الحار بالسيد راموس – أورتا، الذي جاء ليقدم إلينا وجهات نظر شعب تيمور الشرقية، التي يجب على المجتمع الدولي أن يحترمها دائما وينصاع لها، بينما يدعم جهوده لبناء الدولة. ونحن نتطلع إلى الترحيب به في اليابان في آذار/مارس.

نثني أيضا على السيد هولكيري، رئيس الجمعية العامة، لمشاركته في مناقشة اليوم، في أعقاب زيارته الأخيرة للمنطقة.

ونشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لعرضها وجهات نظرها. ومشاركتها في مناقشة اليوم تدل على الطابع المتعدد الوجوه لأنشطة الإدارة الانتقالية التي تشتمل، ليس فقط على الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة ولكن أيضا على طائفة واسعة من جهود بناء الدولة.

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، حققت الجهود للإعداد لاستقلال تيمور الشرقية تقدما كبيرا بفضل القيادة القديرة والكفاءة اللتين يتمتع بهما السيد فييرا دي ميللو، وتفاني موظفي الأمم المتحدة والدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إذ يعمل الجميع يدا بيد مع شعب تيمور الشرقية. ويسر وفدي أن يعرف أن هدف الاستقلال أصبح الآن على مرمى البصر نتيجة لهذه الجهود. ومع أنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين إنجازه، فإن وفدي على ثقة من أن ذلك الهدف سيتحقق بيسر ونجاح بفضل التزام ونزاهة من يعنيهم الأمر. واليابان، بدورها، باقية على التزامها التام بمساعدة تلك العملية بأفضل ما أوتيت به من قدرات.

وترحب اليابان بالتقدم الذي أبرزه تقرير الأمين العام، بما في ذلك التقدم في العملية السياسية، وفي بناء الهياكل الأساسية وفيما يتعلق بشؤون القضاء وحقوق الإنسان، وتشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية على مواصلة بذل جهودها في كل هذه المجالات. واليابان تؤيد تمديد ولاية هذه البعثة تأييدا كاملا.

واليوم، أود أن أركز على العملية السياسية التي ستفضي إلى استقلال تيمور الشرقية وأن أعرض بعض الأفكار بشأن مرحلة ما بعد الاستقلال. أولا، أود أن أتحدث عن العملية السياسية المؤدية إلى الاستقلال.

ترحب اليابان بالتوافق المتزايد في الآراء لدى الشعب التيموري بشأن البرنامج السياسي الزمني للحصول على الاستقلال. إذ أن موقفنا الأساسي قائم على ضرورة احترام إرادة الشعب في تقرير الكيفية التي ستحكم بها تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد على الأهمية الأساسية للسعي إلى الاستقلال من خلال عملية سياسية مفتوحة ونزيهة وديمقراطية. ومن أجل ضمان سلام وأمن دائمين بعد الاستقلال، سيكون من الضروري إنشاء نظام سياسي يتسم بالتفتح والنزاهة والديمقراطية. ونحن على ثقة بأن السيد راموس - هورتا وسائر قادة الشعب التيموري الشرقي يتفهمون أهمية هذه الأهداف ولن يدخروا جهدا في سبيل تحقيقها.

ومع أننا ندرك وجود صعوبات فنية محتملة، كما جاء في تقرير الأمين العام، فإننا نحث الأمم المتحدة على أن تبذل قصارى جهدها من أجل إدراك تسلسل الخطوات السياسية التي سيتفق عليها الشعب التيموري الشرقي. في الوقت نفسه، ندعو شعب تيمور الشرقية كيما يدرك أن الإعداد غير الكافي قد يسفر عن الإضرار بالانفتاح والشمولية والنزاهة التي ينبغي أن تتصف بها العملية. كما نؤيد تماما تشديد الأمين العام في تقريره على الاستدامة وبناء القدرات في عملية الانتخابات لتمكين شعب تيمور الشرقية من إجراء انتخاباته بنفسه مستقبلا.

إن مسألة اللاجئين التيموريين الشرقيين في تيمور الغربية ما زالت مصدر قلق. ويتعين بذل الجهود من جانب كل من السلطات الإندونيسية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لحل مشكلة اللاجئين في أقرب وقت ممكن. وعلينا أن نضع نصب أعيننا أن العملية السياسية نحو الاستقلال يجب أن يشارك فيها أكبر عدد ممكن من التيموريين، بمن في ذلك اللاجئون التيموريون الشرقيون ممن يرغبون في المشاركة في عملية بناء الدولة.

وأحداث العنف الأخيرة المتصلة بالحملات السياسية التي تقوم بها الأطراف التيمورية الشرقية تبعث على الانزعاج. وندعو شعب تيمور الشرقية إلى ضمان أن تكون العملية السياسية نحو الاستقلال منظمة وهادئة. ونحث بعثة الأمم المتحدة على أن تبذل كل جهد ممكن للمساعدة في هذا الصدد. وعلى البعثة أن تتوخى الحذر والحساسية في التعامل مع هذه المسألة، لكن يتعين عدم التساهل إزاء العنف. كما أن الجهود الرامية إلى غرس ثقافة احترام العملية الديمقراطية وقواعدها في نفوس الشعب التيموري الشرقي ستكون مفيدة. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذا الصدد، وقد قررت رعاية الحلقة الدراسية المعنية بقوانين الانتخابات التي تنظمها بعثة الأمم المتحدة في شباط/فبراير، بهدف تشجيع النقاش وتفهم النظام الانتخابي بين أبناء تيمور الشرقية.

وأود بعد ذلك أن أعقب على مرحلة ما بعد الاستقلال. إننا نشاطر الأمين العام تحليله بأن تيمور الشرقية ستظل بعد الاستقلال بحاجة إلى دعم دولي كبير. وستبقى اليابان ملتزمة بمساعدة تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وأود أن أشدد على نقطتين هامتين في هذا الصدد.

النقطة الأولى هي أنه، بعد الاستقلال، يجب أن يكون نقل السلطة نقلا كاملا. وتشجيعا للتيموريين الشرقيين على الاعتماد على النفس، ينبغي أن يكون واضحا أن مسؤولية إدارة البلد، عند الاستقلال، ستقع على عاتق

أبناء تيمور الشرقية، بينما سيضطلع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بدور إرشادي. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن يحدث ذلك بين عشية وضحاها يوم الاستقلال. لكن ينبغي أن يتم خلال الفترة الانتقالية تعزيز الشعور بالملكية بين التيموريين الشرقيين ومساعدتهم على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لإدارة الدولة. وانطلاقا من وجهة النظر هذه تدعم اليابان تماما سياسة بعثة الأمم المتحدة بالتعجيل بنقل السلطة إلى الشعب التيموري الشرقي وما يسمى بعملية ''تيمرة'' الإدارة. ونشجع بقوة على مواصلة هذه السياسة.

النقطة الأخرى التي أود إثارتها تتعلق بأهمية استمرار المجتمع الدولي في الالتزام ببذل الجهود لمساعدة تيمور الشرقية. فالاستدامة ضرورية لضمان أن تؤتي الجهود التي بذلت حتى الآن لإعادة التعمير والتنمية في تيمور الشرقية ثمارها. وينبغي أن تكون النظم والآليات اللازمة في الموضع الصحيح لضمان استمرار تقديم المساعدة الدولية. وفي هذا الصدد، تظل الحاجة قائمة إلى آليات تنسيق فعالة بين المانحين. وينبغي أن تشمل هذه إطار عمل لإجراء تقييم عام واستعراض للمساعدة المقدمة. وتعد الممارسة الراسخة المتمثلة في عقد مؤتمرات للمتبرعين إحدى هذه الآليات. ومن الضروري إيجاد آلية تنسيق في الميدان، كالدور الذي تؤديه الآن بعثة الأمم المتحدة، بغية إقامة اتصال يومي مع المتبرعين.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى النقص الشديد في الموارد البشرية في تيمور الشرقية والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لانتقال الإدارة، ترى اليابان أن وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال يجب ألا يقتصر على العنصرين العسكري والشرطة المدنية، وأن يشمل عنصر بناء القدرات والمؤسسات من أجل إسداء النصح والمشورة لأبناء تيمور الشرقية. وبدون وجود هذا العنصر، يمكن أن تتضرر عملية بناء الدولة بشدة.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بموظفي الأمم المتحدة العاملين تحت القيادة القديرة للسيد فيرا دي ميللو، وأعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة أبناء تيمور الشرقية حيث أنهم يعملون معا من أجل بناء واعد. واليابان تشاطرهم الأمل في انتقال ناجح إلى الاستقلال، وستبقى ملتزمة بالمساهمة الصادقة في هذا المسعى.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد شوري** (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، أن أعرب، مثلما فعل الآخرون، عن عميق مؤاساتي لحكومتي وشعبي الهند وباكستان، إن قلوبنا بالذات مع عائلات ضحايا الكارثة ومع الذين تضرروا منها تضررا مباشرا.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وأود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وجميع النساء والرجال العاملين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمنظمات الشريكة لها على الجهود التي يبذلونها في سبيل مواجهة واحد من أكبر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة وهو: قيادة تيمور الشرقية نحو الاستقلال. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تضامنه مع شعب تيمور الشرقية ودعمه لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أنشأ مجلس الأمن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مزودة بولاية هي من أوسع الولايات التي أعطيت لأي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مقترنة بالمسؤولية عن إدارة إقليم دمر تدميرا واسع النطاق بين أولئك الذين رفضوا نتائج الاستفتاء الشعبي. وفي ضوء تعقد هذه المهمة، كان التقدم المحرز كبيرا وهو يستحق من التقدير الشديد. وفي آخر تقرير قدمه الأمين العام، وهو يرد في الوثيقة S/2000/42، ومعروض علينا الآن، خلص إلى أن الأمم المتحدة من حقها أن تفخر بما أنجز في تيمور الشرقية. ويوافق الاتحاد الأوروبي على ذلك وهو يشجع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على مواصلة عملها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد على أهمية الاستفادة من خبرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وتتجلى بعض الدروس المستفادة من تيمور الشرقية بالفعل في تقرير الإبراهيمي، الذي يحدد عددا من التوصيات من أجل تأهيل منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل للاضطلاع بعمليات السلام المعقدة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالمكون العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وفي حين أن الوضع في تيمور الغربية ما زال يشكل تهديدا للحالة الأمنية في تيمور الشرقية، فإن قوة حفظ السلام قامت بعمل ممتاز فيما يتعلق بإعادة إرساء السلامة والأمن وترسيخهما في جميع أنحاء إقليم تيمور الشرقية. لكن ذلك لم يتم بدون تكلفة ولا يود الاتحاد الأوروبي أن يفوت هذه الفرصة دون أن يذكر بالخسائر المأساوية في أرواح حفظة السلام من نيوزيلندا ونيبال والبرتغال.

وفي الوقت نفسه، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة نقل السيطرة على حفظ القانون والنظام محليا إلى أيدي أهالي تيمور الشرقية بشكل تدريجي. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على التعجيل بعملية تدريب شرطة تيمور الشرقية على الرغم من إدراكه بأن وجود الشرطة الدولية سيكون لازما بعد الاستقلال. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للعمل الممتاز الذي أدته الشرطة المدنية في الحفاظ على القانون والنظام في أنحاء تيمور الشرقية. إلا أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق حيال التقارير التي تفيد بتزايد الأعمال الإجرامية، لا سيما أعمال العنف الموجهة ضد النساء.

خلال الأشهر الستة الماضية أحرز تقدم فيما يتعلق بإدماج أبناء تيمور الشرقية في كل الأعمال الرئيسية المتصلة بصنع القرار، داخل الإدارة. ويرحب الاتحاد الأوروبي على الأخص بإدماج السيد خوسيه راموس - أورتا، الحاضر بيننا اليوم، في الإدارة كعضو في مجلس الوزراء لوزارة الشؤون الخارجية.

إلا أن الاتحاد الأوروبي، يود أن يؤكد على ضرورة زيادة تعزيز القدرة الوطنية على البناء في جميع مجالات الحكم. ويجب دفع جهود التيمرة ضمن الإدارة الانتقالية قدما إلى الأمام، ويجب أن يتغير الدور الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تدريجيا من التنفيذ إلى القيام بدور استشاري. ويمكن بذل جهود أكبر لتعزيز القدرة على البناء من خلال التدريب في موقع العمل. ومن الضروري جدا إشراك أهالي تيمور الشرقية، في إطار تمثيلي واسع، بما في ذلك النساء والشباب، في أجهزة صنع السياسة العامة والهيكل الإداري على جميع المستويات خلال الفترة الانتقالية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية الرامية إلى إبلاغ السكان بالتقدم الذي تحقق في هذا

الصدد، ولكنه يتفهم الرغبة الطبيعية لدى أبناء تيمور الشرقية في التعجيل بهذا التقدم.

لقد شرعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تنفيذ عملية الانتقال تنفيذا كاملا من أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى أنشطة التنمية وبناء الإدارة القابلة للاستدامة. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها، فإن الاتحاد الأوروبي يسعده أن يلاحظ حدوث تحسن كبير في توفير المدارس والرعاية الصحية.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بتعليقات الأمين العام حول النظام القضائي في تيمور الشرقية، وهو يرحب بالتدابير الأولية التي اتخذت بحق الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أثناء اندلاع العنف في عام ١٩٩٩. ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على أهمية تعزيز النظام القضائي في تيمور الشرقية، الذي سيكون ضامنا للديمقراطية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بكون محاكمة المتهمين بارتكاب جريمة القتل المحزنة لثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية في أيلول/سبتمبر الماضي قد بدأت في جاكارتا. كما يرحب بالقبض على المتهمين المشتبه في ارتكابهم جريمة قتل أحد أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويدعو الاتحاد الأوروبي حكومة اندونيسيا لمواصلة جميع الجهود اللازمة لتقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة أثناء أحداث العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقبلها إلى العدالة. وقد أحاط الاتحاد علما بالجهود التي يبذلها المدعي العام في اندونيسيا فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، ويدعو الحكومة الاندونيسية إلى اتباع روح مذكرة التفاهم الموقعة مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. إن عملية التحقيق وتقديم المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في أعقاب الاستفتاء الشعبي إلى العدالة لا يجوز أن تتأخر. ويشجع الاتحاد الأوروبي السلطات القضائية الاندونيسية على مواصلة التعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية عملية المصالحة، ويرحب بالاتصالات التي أجريت بين بعض زعماء الدعوة إلى الاندماج والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية ولجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة التي ستشكل في القريب العاجل. وعلاوة على ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يوجد حاليا استعداد صادق للتوصل إلى سبل ووسائل إعادة بناء الثقة بين جميع أبناء تيمور الشرقية.

ويشارك الاتحاد الأوروبي الأمين العام الرأي فيما يتعلق بتقديره للجدول الزمني لتحقيق استقلال تيمور الشرقية في نهاية هذا العام، بالإضافة إلى مصادقة المجلس الوطني على جدول زمني سياسي للانتقال إلى الاستقلال. وينوه الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية الكاملة التي ستتحملها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية عن إجراء الانتخابات، بدعم من الأمانة العامة، لا سيما شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. ويحث الاتحاد الأوروبي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على مواصلة جهودها لتضمن أن إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة وإنشاء الجمعية التأسيسية يمكن أن يتما في الإطار الزمني الذي ستتفق عليه البعثة مع شعب تيمور الشرقية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن يعبر تشكيل الجمعية التأسيسية عن أوسع مشاركة سياسية وأن يسمح بإجراء مناقشة ديمقراطية حقيقية وعلنية. ويرى الاتحاد الأوروبي أيضا أن الأمانة العامة للأمم المتحدة لها دور عليها أن تؤديه في إجراء الانتخابات وتنفيذ حملة التثقيف المدني على نطاق واسع.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا هدف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وتيمور الشرقية المتمثل في استحداث آليات للحكم السليم، ولا يمكن التأكيد أكثر من ذلك على

القيمة التي ينطوي عليها نظام إداري غير مترهل وفعال وشفاف كوسيلة لإقامة مجتمع ديمقراطي ينعم بالرخاء.

إن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية ترتبط ارتباطا وثيقا بالانتقال السياسي. وبالرغم من التحسينات الكبيرة، ما زالت هناك أسباب تبعث على القلق. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على مصادقته الكاملة على التوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، ويحث الحكومة الاندونيسية على مواصلة تنفيذ القرار بدون مزيد من التعطيل.

ويؤيد الاتحاد بالكامل أيضا التوصيات التي قدمتها بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا في تقريرها (S/2000/1105) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة استمرار أنشطة الميليشيات في تيمور الغربية، والتي لها تأثير مزعزع لاستقرار عملية الانتقال إلى الاستقلال في تيمور الشرقية. ولذلك يتحتم أن يتم أخيرا وضع حد لهذه الأنشطة، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠). ومن الضروري تسريح الميليشيات لتسوية وضع اللاجئين في تيمور الغربية. ويود الاتحاد الأوروبي التذكير بالحاجة الملحة لتسوية سريعة. ويمكن لهذا الأمر المعلّق أن تكون له عواقب وخيمة على الحالة السياسية في تيمور الشرقية وقد تصبح عاملا يعرض للخطر عملية الانتقال.

يجب إعطاء اللاجئين حرية الاختيار بين العودة إلى تيمور الشرقية أو التوطن في إندونيسيا، بما في ذلك القيام بعملية تسجيل يعول عليها. إن استتباب الأمن في مخيمات اللاجئين، واستئناف المساعدات الإنسانية، وحل وضع اللاجئين، ودعم المصالحة عوامل ضرورية لإحلال سلام واستقرار دائمين في تيمور الشرقية والاتحاد الأوروبي ملتزم إلى حد بعيد، ومعه المنظمات الإنسانية الدولية، بمواصلة القيام بدور نشط في هذا الصدد.

لقد تنبه الاتحاد الأوروبي للملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بأنه قد يكون ضروريا الحفاظ على ما هو الآن العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بعد الاستقلال، ويتم تحديد قوته على ضوء التطورات. ويفهم الاتحاد أن التخفيض التدريجي لحجم هذا العنصر لن يتم إلا إذا أظهر تقييم موضوعي للحالة الأمنية تقوم به الإدارة الانتقالية أن ذلك ملائم. وهناك أهمية قصوى في أن يتم تقديم المساعدة الأمنية للدولة المستقلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بخطط الإدارة الانتقالية وجهود عدد من الحكومات المعنية الرامية إلى إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية، ويلاحظ أنها سوف تستمد رجالها في البداية من جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية. وفيما يتعلق بأعضاء الجبهة الذين لن يلتحقوا بقوة الدفاع، يرحب الاتحاد الأوروبي بخطط برنامج إعادة الدمج الذي تنظمه المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي.

لقد تم التأكيد مرة أخرى على دور الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر مساهم في عملية تنمية التيموريين الشرقيين مؤخرا في اجتماع المانحين في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويتفق الاتحاد على أنه ستكون هناك حاجة مستمرة إلى التعاون الإنمائي من المجتمع الدولي، وهو مستعد للقيام بدوره في المزيد من المساعدة في إعادة إعمار تيمور الشرقية وفي انتقالها إلى الاستقلال. ويقدر الاتحاد الأوروبي دور المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ويشجعها على مواصلة أداء دورها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠١، ويتطلع إلى توصياته حول خطة للقيام بعملية جديدة للمتابعة المتكاملة تتم في تيمور الشرقية المستقلة. ومن الأهمية ألا يحدث فراغ فيما يتعلق بالانتقال إلى الاستقلال.

وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي متابعة العملية عن كثب ودعم عمل الأمم المتحدة والأمين العام. وكما قيل في وقت سابق، نعتقد أنه توجد أسباب تجعل الأمم المتحدة فخورة بما تم إنجازه حتى الآن في تيمور الشرقية يجب أن نعمل معا لضمان أن تحقق بعثة الإدارة المؤقتة النجاح، ليس للأمم المتحدة فحسب بل، وهو الأهم، لشعب تيمور الشرقية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فالديز** (شيلي) (تكلم بالأسبانية): مثلما فعل المتكلمون السابقون، أود الإعراب عن تعازي شيلي لحكومتي الهند وباكستان على المأساة التي ألمت بعدد كبير من مواطنيهما.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، باسم وفد شيلي على عقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام عن الوضع في تيمور الشرقية وإتاحة الفرصة لنا لتقديم آرائنا حول تجديد ولاية الإدارة الانتقالية. إن ضمان نجاح بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، ولهذا السبب يكتسب هذا النقاش المفتوح أهمية كبيرة. كذلك يجب أن ننوه باجتماع يوم الاثنين الماضي بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في الإدارة الانتقالية، ومن بينها شيلي. ولقد أدى ذلك التبادل للآراء إلى استنتاجات سوف تثبت فائدتها للمجلس عندما يتعين عليه اتخاذ قرارات.

وتفخر شيلي على وجه الخصوص بأنها تشارك، بوصفها مساهمة في الإدارة الانتقالية، في عمل الأمم المتحدة لإعادة إعمار تيمور الشرقية. إن مشاركة شيلي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصر هام من سياستنا الخارجية، ولقد أعيد التأكيد على هذا بزيارة السيد ريكاردو لاغوس، رئيس جمهورية شيلي، إلى تيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأود أن أشيد بشكل خاص بموظفي الأمم المتحدة في تيمور، تحت قيادة وكيل الأمين العام سيرجيو فييرا دي ميللو، على تفانيهم القائم على الإيثار وعملهم المثير للإعجاب. كذلك أود الترحيب بوجود هوسيه راموس - هورتا بيننا، وهو أحد أهم القادة الموقرين لحركة تحرير بلده ويتولى مهمة فريدة هي إدارة عملية بناء الدولة ونقل السلطة إلى التيموريين، وهي مهمة تقدم لها الأمم المتحدة دعما ثابتا.

لقد درسنا باهتمام كبير التقرير الذي قدمه الأمين العام، ونتفق معه تماما في استنتاجاته. إن الحالة في تيمور الشرقية وتقدم عمل الإدارة الانتقالية يجب النظر إليهما من منظور ضخامة المهمة التي أنيطت بهذه المنظمة. لقد طُلب من الأمم المتحدة قبل عامين تقريبا أن تضطلع، مع زعماء وشعب تيمور الشرقية، بمهمة بناء دولة قومية، وهي مهمة غير عادية وليس من المعتاد أن تكون من بين مسؤوليات أية مؤسسة متعددة الأطراف، فليس لها أية سابقة أو حالات مماثلة في تاريخ المنظمة. وكان لا بد من القيام بهذه المهمة، التي بدأت تحت ظروف شديدة للغاية بعد أن عاني شعب تيمور من مأساة حقيقية، نظرا للمخاطر الكبيرة التي تعرض لها السلم والأمن الدوليان.

لقد وصف سيرجيو فييرا دي ميللو حجم المهام صباح اليوم. ومن بين هذه المهام، إنشاء لجنة الحقائق والاستقبال والمصالحة، التي من المزمع أن تبدأ عملها في الشهور القادمة. وهذه المهمة تبدو لنا وثيقة الصلة بشكل خاص. ويمثل هذا تطورا هاما من مجال حقوق الإنسان في ذلك البلد؛ إنه مطلب لا مفر منه لأي انتقال ديمقراطي.

وتستطيع شيلي أن تشهد على حقيقة أن المصالحة لن تكون أكيدة، ولن يكون السلام حقيقيا بدون عدالة حقيقية في مجال حقوق الإنسان.

في الوقت ذاته، لاحظنا المجالات التي لا تزال تثير القلق، لا سيما الوضع العام المتعلق بالأمن واللاجئين، ومشكلة الميليشيات. ولقد طمأنتنا البوادر الإيجابية التي نراها في العلاقات الثنائية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، وهي ضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) بشأن جمع الأسلحة والقضاء على قدرة الميليشيات على أن تكون مصدرا للتهديدات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتحسينات في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن المتعلقة بزيادة فرص التشاور الثنائي بين البلدين. علاوة على ذلك، يجب أخذ العلاقات بين الإدارة الانتقالية والسكان والسلطات المحلية في الاعتبار بحيث يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تظل جيدة بقدر الإمكان. وكما سمعنا بعد ظهر اليوم، سيكون هذا حاسما بالنسبة للانتقال والإتمام الناجح لانتخابات ديمقراطية.

وبالنسبة للمستقبل، فإن أهم مسألة تشغلنا اليوم هي أن نقرر ما إذا كان الهدف الأساسي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تم إنجازه وفقا للقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩). وترى شيلي، في ضوء تقرير الأمين العام، أن هذا لم يحدث بعد، وأنه من الضروري، بالتالي، تمديد ولاية البعثة حتى نهاية العام على الأقل. ونحن نوافق تماما على الرأي الذي أعرب عنه رئيس الجمعية العامة هذا الصباح، وهو أن تيمور الشرقية ستظل فترة طويلة بحاجة إلى وجود المجتمع الدولي ومساعدته، سواء في مجال حفظ السلام أو في مجال الإعمار الوطني.

أما الرأي الذي أعرب عنه البعض ممن يحبذون ترشيد الإدارة الانتقالية وتخفيض مواردها لحفظ السلام، فقد يكون سابقا لأوانه. فبالنظر إلى تعقد الوضع الأمني الراهن في تيمور والوقت اللازم لتنظيم قوات الدفاع في تيمور الشرقية، نرى أن استمرار مجلس الأمن في أداء دوره هناك له كل ما يبرره. وأي تغيير أو سحب لمهامه الحالية سيكون، في رأينا، خطأ فادحا.

وفي الوقت المناسب، سيكون علينا أن نتناول مسألة الدعم الذي ستحتاجه تيمور الشرقية بعد الاستقلال، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على ضرورة أن يستمر مجلس الأمن في إبقاء هذه المسألة قيد نظره. ونأمل أن يعتمد المجلس التوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى نهاية العام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثلة البرازيل. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانها.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضم صوت وفد بلادي إلى عبارات التعازي الموجهة إلى حكومتي باكستان والهند على ما سببه الزلزال الذي ضرب المنطقة من معاناة وخسائر في الأرواح.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تيمور الشرقية. فهو أبلغ دليل على التزام بلدكم، والتزامكم شخصيا، بهدف بناء أساس متين لتيمور الشرقية المستقلة المقبلة.

واسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتنان وفد بلدي للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو على عرضه الشامل وعمله الرائع. كما أنه يشرفنا عظيم الشرف أن يكون بيننا اليوم السيد خوسيه راموس هورتا الذي كان شخصية سياسية أساسية في عملية بناء دولة تيمور الشرقية الحرة المستقلة. وقد استمعنا باهتمام شديد إلى شهادة رئيس الجمعية العامة شخصيا، وإلى إحاطات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

والبرازيل لا تزال باقية على التزامها بالجهود الرامية إلى بناء دولة تيمور الشرقية الديمقراطية والمستقرة. وكان هذا هو المرمى الأساسي لزيارة الرئيس فرناندو هنريك كاردوسو لتيمور الشرقية في بداية هذا الأسبوع. وأود أن أشاطر أعضاء المجلس والوفود الأخرى بعض المعلومات عن هذه الزيارة الرئاسية. وسيكون بوسع ممثل البرازيل الدائم، السفير غلسون فونسيكا، الابن، الذي رافق الرئيس في هذه الزيارة أن يستكمل هذا التقرير بعد عودته إلى نيويورك.

وكما ذكر الرئيس كاردوسو في ديلي، كان القصد من زيارته هو نقل رسالة تضامن إلى شعب تيمور الشرقية الذي أسر، بنضاله في سبيل الاستقلال والحرية، قلوب وعقول جميع البرازيليين. وفي ديلي، قام الرئيس كاردوسو، بصحبة زانانا غوسماو والأسقف كارلوس زيمينييس بيلو، بوضع طاقة زهور على النصب التذكاري في مقابر سانتا كروز، تكريما لذكرى من ضحوا بحياقم في الكفاح من أجل الاستقلال.

وأجرى الرئيس كاردوسو محادثات مستفيضة مع الممثل الخاص، سيرجيو فييرا دي ميللو، والقيادات في تيمور الشرقية، كما حضر جلسة خاصة للمجلس الوطني. وبغية التأكيد على الجوانب العملية والملموسة لمساعدتنا لتيمور الشرقية، ترأس شخصيا إطلاق مشاريع التعاون البرازيلية في ميادين بناء القدرات والتدريب المهني ومحو الأمية.

وأعلن الرئيس كاردوسو أثناء زيارته أن التعاون الحالي يمكن توسيعه ليشمل مجالات أخرى، بما فيها الصحة العامة والزراعة وتقديم المساعدة في وضع تنظيمات للتنقيب عن النفط، واستخدام البيانات المجمعة عن طريق السواتل في تقييم الموارد الطبيعية ورصد البيئة. وفيما يتعلق بمشاركة البرازيل في قوة حفظ السلام، يجري النظر حاليا في إمكانية تعزيز مفرزتنا بإضافة وحدة لمستشفى ميداني.

وبعد زيارة تيمور الشرقية، استقل الرئيس كاردوسو الطائرة متوجها إلى جاكرتا حيث أجرى حوارا مثمرا مع الرئيس واحد. وفي محادثاته الودية مع الرئيس واحد، تطرق إلى مسألة لاجئي تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية، وضرورة القضاء على التهديد الذي تشكله الميليشيات للأمن. واتفق الرئيسان على دراسة إمكانية القيام بمبادرات تعاون مشتركة يتفق عليها البلدان بشكل متبادل مع تيمور الشرقية في مشاريع تصمم بغرض المساعدة في جهود الإعمار والمصالحة، وهو ما أفاد به أيضا السيد راموس - هورتا في بيانه أمام المجلس.

ومن الأهمية بمكان أن نبدأ التخطيط لانتقال سلس إلى الحكم الذاتي؛ وهذا يتضمن إرساء البيئة المؤاتية للتنمية المستدامة ذاتيا. والأمر هنا لا يتعلق فقط بضمان الاستقرار السياسي ووضع وتنفيذ التنظيمات السليمة، بل يتعلق أيضا بضرورة ضمان ألا يدير المجتمع الدولي ظهره لتيمور الشرقية بعد حصولها على الاستقلال.

وخلق الظروف المؤاتية للتنمية لن يتيسر في الأجل القصير، وسيتطلب تعاونا دوليا سخيا فترة طويلة بعد نيل الاستقلال. وهذا هو الأساس المنطقي الكامن وراء مشاريعنا في تيمور الشرقية التي تركز أساسا على التعليم وبناء القدرات. فبرامج من هذا القبيل يكون لها أيضا أثر إيجابي على إعداد شعب تيمور الشرقية لتولي زمام الحكم في دولة تيمور الشرقية الديمقراطية المقبلة.

ويجري حاليا إضفاء الطابع التيموري على الإدارة. وجهود بناء القدرات بدأت تؤتي ثمارها من خلال تدريب الشرطة والقضاة وغيرهم من العاملين في الخدمة المدنية. ولكن العقبات المتوقعة لا يمكن إغفالها: فالمناصب الإدارية الدائمة لم يشغل منها سوى أقل من ١٠ في المائة.

والدرجات الإدارية تكتسب أهمية خاصة في عملية الانتقال، لأن من يشغلونها هم الذين سيقودون الإدارة بعد الاستقلال.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى موقف البرازيل من المسألة الملحة المتعلقة بالانتقال إلى الاستقلال وولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

تؤيد البرازيل توصية الأمين العام بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونحن نتطلع إلى الحصول على توصيات الأمين العام بخصوص البعثة التي ستخلف الإدارة الانتقالية. ومن الواضح أنه، بغض النظر عن شكل البعثة الجديدة، لا بد من الإبقاء على وجود دولي كبير هناك.

وعلى الرغم من التقدم المدهش الذي أحرزته الإدارة الانتقالية تحت القيادة القديرة للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، فإن الوضع في مجالات الأمن والقانون والنظام والإدارة العامة لا يسمح بتقليص الوجود الدولي. وفي المجال الأمني الحساس، من الأساسي الإبقاء على المستوى الحالي للقوات، إلى حين الحصول من العاملين في الميدان على تقييم موثوق به، يوفر التأكيدات الضرورية التي تسمح بتقليل حجم القوة.

ختاما، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أنه، في تيمور الشرقية، شرعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في عملية تعاون لم يسبق لها مثيل لبناء الدولة. ونحن نشهد هنا مولد دولة – أمة تجسد القيم العالمية المكرسة في عدة وثائق دولية اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة. ولكي تتأصل جذور هذه القيم في وجدان مجتمع تيمور الشرقية وتشكل نظام الحكم فيه، لا بد من تدعيمها بتحسين واقع الحياة اليومية على مستوى القاعدة الشعبية. ولبلوغ تلك الغاية يجب ألا يعرف الكلل طريقه إلى جهودنا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة البرازيل على العبارات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

**السيد نايدو** (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى كل من أخذوا الكلمة قبلي، في الإعراب عن تعازينا للأسر التي أضيرت بالزلزال المدمر الذي ضرب باكستان والهند.

ويشرف فيجي كبير الشرف أن تواصل خدمة أهداف الأمم المتحدة سعيا لإحلال السلم والأمن العالميين. وبغية تحقيق ذلك، التزمنا بتقديم ١٩٥ جنديا إلى تيمور الشرقية في إطار إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ونحن ننوه برئاسة سنغافورة على مبادرة مجلس الأمن مجددا بالسماح للبلدان المساهمة بقوات، من قبيل فيجي، بأن تساهم في مناقشة هذه المهمة.

وتشيد فيجي بالتطورات الكبيرة التي حدثت حتى اليوم بقيادة السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، تعزيزا لولاية مجلس الأمن في تيمور الشرقية. والزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، إلى ديلي وسوهاي هي مصدر ارتياح كبير بالفعل لأبناء تيمور الشرقية ولفيجي. وسوهاي هي مركز تجمع الجنود الفيجيين. وهذا يعطينا أملا حقيقيا في أن السلام الدائم والاستقلال الحقيقي لشعب تيمور الشرقية سيتحققان في نهاية المطاف. ونحن ندرك إذا أن تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أمر حتمي وهام، ونشيد بالأمين العام على رؤياه في تلك العملية.

والشعار الذي أشرتم إليه دوما في بيانكم، سيدي الرئيس، "لا خروج بدون استراتيجية"، ينطبق اليوم تمام الانطباق على تيمور الشرقية. فجميع موارد والتزامات الأمم المتحدة المستخدمة حتى الآن لمساعدة اندونيسيا في انتقال السلطة إلى تيمور الشرقية والسعي إلى إجراء انتخابات كاملة

وحرة في تيمور الشرقية وتحقيق الاستقلال فيها، من شأنها أن تذهب سدى إذا سحبت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدون إجراء عملية تشاورية مع جميع الأطراف الرئيسية.

وإذا بقي للأمم المتحدة وجود هناك، فإن ذلك سيعزز معنويات شعب تيمور الشرقية ويقوي إيمانهم بالأمم المتحدة إزاء تدخلها الإيجابي في عمليات السلام لفترات ما بعد الصراع. ويمكن تنفيذ استراتيجية الخروج على مراحل، وكل مرحلة يسبقها رصد وتقييم للحالة الأمنية عن كثب، وتحتاج إلى تقييم وردود فعل مناسبة من وكالات التنمية بتيسير من الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من السلام النسبي السائد في تيمور الشرقية، فإن عمليات الإغاثة الإنسانية الهامة يعوقها بشدة وجود عناصر من الميليشيات ترتكب أعمال العنف. وهذه الحالة تؤكد الحاجة المستمرة إلى وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ومع ذلك، فإن فيجي تدرك أن تدخل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ذو شقين. فالتسوية السلمية هي الهدف الآني. ولعل الهدف الأهم هو كفالة السلم ضمن أساس هيكلي سليم للتوصل إلى حل حقيقي دائم. وإذا تطلب هذا الهدف تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لفترات أخرى ، فإن حكومة فيجي تؤيد ذلك تماما. وقبل كل شيء، من المسلم به أن السلام والفقر لا يتماشى وأحدهما مع الآخر ، وأن تيمور الشرقية لا تستحق حسن النية فحسب، وإنما أيضا المساعدة المالية والتقنية الملموسة بغية التوصل إلى مستويات دولية معقولة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى يطلب من الأمم المتحدة توفيرها المساعدة العسكرية والمدنية والهيكلية في إعادة بناء تيمور الشرقية وإعادة إنعاشها وهي في أمس الحاجة إلى ذلك بغية كفالة أن يتعزز السلام على نحو مستدام، الأمر الذي يتيح لشعبها فرصا حقيقية للعمل نحو تحقيق الاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وأخيرا، ترحب فيجي بالزيارات التي سيُقام بها إلى تيمور الشرقية في المستقبل والتي من شأنها أن تتضمن ممثلين عن البلدان المساهمة بقوات، الأمر الذي سيكون له آثار مفيدة كبرى فضلا عن توفير دعم لمعنويات حفظة السلام في الميدان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فيجي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر هنا أن خوسيه راموس – أورتا طلب الإدلاء ببيان موجز. فعليه أن يستقل الطائرة هذا المساء، وكما نعلم جميعا، أن الوصول إلى مطار كنيدي يوم الجمعة مساء يمكن أن يكون صعبا وصعبا جدا. لذلك سأعطيه الفرصة للتكلم قبل مغادرته إلى المطار.

**السيد راموس – أورتا** (تكلم بالانكليزية): أشكركم ، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لأعرب أساسا عن آيات شكري لكم، أولا ، على دعوتنا إلى المشاركة في مداولات المجلس اليوم، ولأعرب عن شكري لجميع أعضاء المجلس على الكلمات الرقيقة جدا التي وجهوها إليَّ، ولأعرب بصفة خاصة عن الشكر لهم جميعا على انخراطهم النشط المتواصل في العملية الجارية من أجل التيمرة، وبناء القدرات، وإحلال الأمن في تيمور الشرقية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأجيب على مجرد سؤال واحد طرحه باستمرار عدد من المتكلمين. فالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو سيتكلم باسمنا جميعا بشأن مسائل أخرى

بوصفه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

أود أن أتناول مسألة الأمن والعنف التي أثيرت، لأشير فحسب إلى أنه في سياق العام الماضي – عام كامل – لم يقع سوى حادثتين تتسمان بالعنف ولهما خلفية سياسية. ولم تسبب أي من الحادثتين خسائر في الأرواح. وأقول هذا لوضع الأمور في نصابها، حيث أن بعض الوفود أثارت مع القلق مسألة العنف السياسي. وإليكم التوضيح. لقد وقعت حادثتان تتصفان بالعنف ولهما خلفية سياسية على مدى الإثني عشر شهرا، ولم تسبب أي منهما خسائر في الأرواح.

وعلى العموم، فإن الحالة هادئة جدا إلى حد كبير. ولكن حتى عندما نتناول مسألة ازدياد عدد الجرائم، بما في ذلك الجرائم العادية، والسرقات، وما إلى ذلك، فوفقا لإحصائيات الشرطة المدنية، ما زالت تيمور الشرقية من بين المناطق التي تسجل أدنى مستوى من الإجرام في العالم، حتى مع ما تشهده من أعلى معدلات للبطالة.

ونظرا لذلك، وفي سياق الأمن في الإقليم، فإن العنف السياسي هو في حده الأدنى. والجرائم العادية، نظرا لمعدل البطالة، ليست كثيرة في الواقع بالنسبة للهدوء الذي يسود الإقليم. وهذا يطمئن أعضاء المجلس والمتكلمين الآخرين أن الحالة هادئة جدا في هذا الصدد.

أشكر المجلس مرة أخرى وأعتذر صادقا عن عدم تمكني من البقاء لفترة أطول. فقد أعطيت لنا تذاكر سفر لا تسمح بإجراء أي تغييرات. ونظرا للقيود التي يفرضها صندوق النقد الدولي على ميزانيتنا ، فلا يسعني أن أغير تذكرة السفر، وعلي بالفعل أن أغادر الآن .

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد خوسيه راموس – أورتا على ملاحظاته ، وأتمنى له السلامة في رحلته إلى محطته التالية.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد كيم يونغ – موك** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في التقدم بأعمق تعازينا إلى شعبي الهند وباكستان على الزلزال المأساوي الذي حدث وما نجم عنه من خسائر بشرية ومادية.

أود أن أبدأ كلامي بالإعراب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على الإعداد الجيد التوقيت لهذه المناقشة واهتمامكم الشخصي بتيمور الشرقية، وهي مناقشة يعلق عليها العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية كوريا، أهمية كبرى.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثل الخاص للأمين العام ومدير عملية الانتقال في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، ولأشكره وأشكر جميع أعضاء الوكالات الدولية على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل مساعدة تيمور الشرقية في كفالة إحلال السلام وبناء دولة جديدة تعيل نفسها بنفسها.

وأود أن أعرب عن سرور وفد بلادي الخاص لوجود السيد خوسيه راموس – هورتا معنا اليوم، وهو وزير الشؤون الخارجية في تيمور الشرقية الذي يمثل تطلعات شعب تيمور الشرقية إلى إحلال السلام ونيل الاستقلال. ويرحب وفد بلادي أيضا بإسهام السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة، في هذه المناقشة، وهو إسهام قيم بالنسبة إلينا بصفة خاصة. ويحدونا الأمل في أن يعزز وجوده المميز اليوم في هذه القاعة التفاعل بين المجلس والجمعية العامة.

ومثلما أشار إليه بالفعل العديد من المتكلمين، فإن استمرار اهتمام المجتمع الدولي ومساعدته ضروري لمستقبل

تيمور الشرقية ولنجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي أصبحت، إلى جانب بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، اختبارا هاما لتدخل الأمم المتحدة فيما يتجاوز ولاياتها التقليدية لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حسبما أوصى به الأمين العام في تقريره (S/2001/42).

إن جمهورية كوريا ملتزمة بمواصلة دعم الأمم المتحدة في انخراطها في تيمور الشرقية، ومستعدة لأن تفعل ذلك في المستقبل. وبهذه الروح، نشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ بداية تدخله في تيمور الشرقية عن طريق الإسهام بقوات فضلا عن تقديم موارد بشرية ومالية أخرى. ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن الكتيبة التي قدمتها الجمهورية الكورية تعمل بنجاح كجزء من العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق ببناء الدولة في تيمور الشرقية، فإن المطلوب قدر هائل من العمل والموارد، حسبما أكدته اليوم البيانات المفعمة بالمعلومات وبالبصيرة النافذة التي أدلى بها السيد فييرا دي ميللو والسيد راموس - هورتا وكبار المسؤولين الآخرين في مختلف المنظمات ويعتقد وفد بلادي، في جملة أمور، أن إبقاء عملية الدمج السياسية ناشطة وفعالة هو أهم عمل في هذه المرحلة تحقيقا لدولة مستقرة وقوية. وفي هذا الصدد، ينبغي عدم ارتكاب أخطاء في كفالة الاستقرار في تيمور الشرقية خصوصا في هذا الوقت عندما يواجه البلد عمل سياسي رئيسي وهام لنيل الاستقلال. ونحن نرى أن العملية ينبغي أن تكون ديمقراطية وشاملة وأن تشكل أساسا صلبا لحكومة جمهورية جديدة. فالفرصة السانحة لشعب تيمور الشرقية نادرة وقيمة. ونفهم أن هذه العملية تتطلب الحكمة والصبر والمثابرة من جميع أبناء تيمور الشرقية.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في هذه العملية الشاقة من أجل مساعدة أبناء تيمور الشرقية في تحقيق التيمرة الكاملة في كل ميدان بأسرع وقت ممكن.

ويعتقد وفد بلادي بأن تعاون الحكومة الاندونيسية هام في التصدي للمسائل المتصفة بالتحدي التي تواجه تيمور الشرقية، من قبيل إزالة تهديد الميليشيات، وعودة اللاجئين، ومحاكمة مجرمي الحرب، وضمان الحدود. ويعتقد وفد بلادي أن تعاون الحكومة الاندونيسية يتصف بالأهمية. ويلاحظ وفدي حقيقة أن حكومة اندونيسيا فعلت الكثير في هذا الصدد. ومع ذلك، نعتقد بأن هناك مجالا لتعزيز التعاون بين الحكومة الاندونيسية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويحدو وفد بلادي الأمل أيضا في أن يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي تم سحبه في أيلول/سبتمبر الماضي، من العودة إلى تيمور الغربية في أسرع وقت ممكن بغية السماح باستمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين وعودتهم.

ونوافق أيضا على أن تيمور الشرقية ستظل محتاجة إلى التعاون الإنمائي من المجتمع الدولي، بموازاة المساعدة الأمنية. ويؤيد وفد بلادي طلب الممثل الخاص للأمين العام توفير مستوى معين من المرونة في استعمال الموارد المخصصة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في بناء القدرة لأبناء تيمور الشرقية والإسراع في تحقيق التيمرة في جميع المسائل.

وفيما يتعلق بتدخل المجتمع الدولي في تيمور الشرقية بعد نيلها الاستقلال، فإن وفد بلادي يعتقد بأنه على الرغم من أن مستقبل تيمور الشرقية سيعتمد على أبناء تيمور الشرقية، أنفسهم، فإن استمرار وجود الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة لحفظ السلام سيكون ضروريا حتى تتوصل تيمور

الشرقية إلى تحقيق نظام ديمقراطي موحد يضم مجموعة قوية من المؤسسات الضرورية لتحقيق ذلك الغرض. ويحدونا الأمل في أن تتواصل المناقشات فيما بين الدول الأعضاء بشأن عمل الأمم المتحدة مع تيمور الشرقية في المستقبل. وجمهورية كوريا، بوصفها مساهما هاما بقوات، ترحب بإتاحة الفرصة مبكرا للنظر في إنشاء ولاية مناسبة لتيمور الشرقية وعملية لحفظ السلام، بموازاة البيئة المتغيرة فيها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أملنا في أن يحافظ شعب تيمور الشرقية على شجاعته ورؤياه في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق جميع هذه الأهداف، حيث أن المجتمع الدولي، كما تبين اليوم، سيظل ملتزما بالعمل معه. وأود مرة أخرى أن أشيد بالسيد فييرا دي ميللو وموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على إنجازاتهم وتفانيهم. وجمهورية كوريا، من جانبها، ستظل صديقة لتيمور الشرقية، وستقدم دعمها لهذه القضية النبيلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مانولو** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن التعازي لحكومتي الهند وباكستان بشأن الزلزال المأساوي الذي حدث أمس.

سيدي الرئيس، يود وفد بلادي أن يشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تأتي في وقت هام من عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره النيّر والشامل عن أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية طوال الأشهر الستة الماضية. ونرحب أيضا بوجود السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية؛ والسيد خوسيه راموس – هورتا؛ والسيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة؛ والرسميين من المؤسسات المالية الدولية الذين تكلموا جميعا اليوم. فنحن نشكرهم على إسهاماتهم القيمة في مداولات اليوم.

واسمحوا لي أيضا، سيدي، أن أشيد برئاسة سنغافورة لمجلس الأمن، وأن أعرب لكم عن تهانئنا على العمل الذي أنجزتموه هذا الشهر حتى الآن، فالرئاسة السنغافورية بصورة خاصة أعطت مزيدا من الزخم لعمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عن طريق فتح باب المناقشات في المجلس أمام غير الأعضاء فيه، ولا سيما المشاركون في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمساهمون فيها. وهذا برأينا يعزز أهمية مبدأ التعاون الوثيق بين ا لمساهمين بقوات وغير الأعضاء مع المجلس.

ونقدر أيضا حقيقة أنه في وقت سابق من هذا الأسبوع، أجرت رئاسة المجلس مشاورات ”ثلاثية“ رسمية فيما بين المساهمين بقوات والمجلس والأمانة العامة.

ونحن نمر بمرحلة حاسمة بشأن الحالة في تيمور الشرقية. ففي شباط/فبراير من العام الماضي، بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بتنفيذ المهمة الشاقة المتمثلة في مساعدة أبناء تيمور الشرقية لتحقيق الحكم الذاتي. وبعد أقل من عام، نواجه الآن احتمالا حقيقيا بقيام تيمور الشرقية المستقلة بنهاية هذا العام. وهذا بالتأكيد هدف نبيل يتطلب تحقيقه منتهى التعاون من جميع المعنيين. وتضامنا مع هذا الهدف، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بغية مواصلة المهمة التي ستكفل تحقيق هذا التطلع إلى نيل الشعب التيموري استقلاله.

سيكون النجاح في تيمور الشرقية دليلا على الرؤيا الثابتة والقوة الهائلة لدى الشعب التيموري، فضلا عن

الالتزام الأكيد الذي تلتزم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام. وسيكون النجاح في تيمور الشرقية دليلا أيضا على أهمية التعاون الدولي والإقليمي.

بيد أن الطريق الذي يتعين اتخاذه في المستقبل لن يكون سهلا. ولا بد من إجراء مشاورات شعبية واسعة النطاق ومكثفة لضمان وحدة الغرض وإقامة تعاون بناء لدى جميع من لهم مصلحة في مستقبل تيمور الشرقية. وفضلا عن ذلك، لا بد من الانتهاء في وقت قريب من وضع تفاصيل خطط الجمعية التأسيسية والانتخابات المقرر إجراؤها في هذا الصيف.

وهناك عوامل هامة قد تؤثر على الجدول الزمني لتلك الأنشطة، ولا يزال أكثرها أهمية حالة الأمن في الإقليم. وفي أثناء الأشهر الستة الماضية، شاهدنا قتل اثنين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، فضلا عن قتل ثلاثة موظفين تابعين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وأُلحقت إصابات بأشخاص آخرين أيضا. ولذلك فإننا نعتقد بأنه ينبغي التريث في تخفيض المستوى الحالي للقوات في تيمور الشرقية إلى أن يسود الاعتقاد بأن حالة الأمن قد استقرت. ولا ينبغي أن يشتمل تمديد الولاية على أية إشارة إلى تخفيض القوات. ولا ينبغي تخفيض قوات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في المستقبل إلا بعد إجراء تقييم شامل لحالة الأمن على أرض الواقع.

يطالب قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) باتخاذ خطوات لنزع أسلحة الميليشيات وتسريحها. ونعرب عن سرورنا لسماعنا اليوم عن تضاؤل أنشطة الميليشيات، فضلا عن العنف بسبب بواعث سياسية. وبالرغم من ذلك، ينبغي مواصلة التصدي عن كثب لحالة الأمن في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ونرحب بالمحاكمة التي بدأت في جاكارتا في الأسبوعين الماضيين لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم أعمال القتل في أتامبوا، ونثني على الحكومة الإندونيسية لتعاونها مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين حالة الأمن في الإقليم.

وتلتزم الفلبين بالمشاركة في أعمال الأمم المتحدة في تيمور الشرقية حتى يحصل الشعب التيموري على استقلاله. غير أننا نسلم بأنه حتى بعد أن تحصل تيمور الشرقية على استقلالها سوف تحتاج إلى مساعدة دولية كبيرة لدعم جهودها في تعزيز التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها وبناء القدرات. كما ينبغي أن يتضمن سيناريو فترة ما بعد الاستقلال أيضا استمرار مشاركة الأمم المتحدة في الشؤون العسكرية وشؤون الشرطة والشؤون المدنية في الدولة الجديدة. ونعتقد أن تلك الترتيبات ستكون مطلوبة حتى يكتمل تماما إنشاء الهياكل السياسية في تيمور الشرقية المستقلة. غير أننا نعرب عن أملنا في إجراء مشاورات ثلاثية مكثفة، قبل الإذن بولاية للأمم المتحدة لكي تبذل جهدا في تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، مثلما عليه الحال بالنسبة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، فإن الفلبين على استعداد للنظر في المشاركة في جهد الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاستقلال، استنادا إلى الولاية التي سوف يصدرها المجلس. وينبغي الإذن بولاية واضحة لهذا الجهد وبوضع استراتيجية خروج واضحة وتمثيل إقليمي فعال. والقوات التي ستنشر بموجب الولاية يجب أن تكون بمثابة عملية سلام تضطلع بها الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، ينبغي نشرها وفقا لاتفاق يتم التوصل إليه مع الحكومة الجديدة. ونتطلع قدما إلى إجراء مناقشات ومشاورات مفتوحة بشأن هذه المسألة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سانتوس** (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الوفود التي أعربت عن التعازي لشعبي وحكومتي الهند وباكستان بسبب الكارثة الطبيعية التي أصابت البلدين وأسفرت عن وفيات كثيرة ودمار كبير.

اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني لتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير وعلى الطريقة الممتازة التي تُسيّرون بها شؤون المجلس. وأود أيضا أن أثني ثناء خاصا على سلفكم السفير سرغي لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، للطريقة الرائعة التي وجه بها عمل المجلس خلال الشهر الماضي.

أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق للأمين العام وممثله الخاص السيد سرغيو فييرا دي ميللو، لجهودهما التي لا تعرف الكلل وإخلاصهما لضمان إجراء انتقال سلس وتاريخي في تيمور الشرقية. لقد كان لقيادة السيد فييرا دي ميللو دور هام في ضمان إجراء عملية انتقال حسنة. ونعرب عن الشكر له للإحاطة الإعلامية المستنيرة التي قدمها لنا اليوم.

ونرحب بوجود السيد خوزيه راموس - هورتا، الحاصل على جائزة نوبل للسلام والمحارب الذي لا تلين عزيمته من أجل حصول تيمور الشرقية على تقرير المصير والاستقلال. ونعرب عن إعجابنا بشجاعته، ونشعر بقيمة الرسالة التي وجهها اليوم إلى المجلس.

ونحيط علما مع التقدير بوجود رئيس الجمعية العامة في هذه الجلسة؛ لقد كانت لمحة طيبة جدا تمثلت في انضمامه إلينا هنا في مجلس الأمن وإخبارنا بنتائج الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا. ونعرب عن الشكر أيضا لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لما قدموه من إحاطات إعلامية؛ إنهم يقومون بمهمة تحقيق التنمية المستدامة في تيمور الشرقية.

ونعرب عن السرور لملاحظة أن حالة الأمن في تيمور الشرقية مستقرة نسبيا. ومن شأن ذلك أن يسهم يقينا وبصورة أكيدة في الانتقال السلس نحو الاستقلال، ووضع شعب تيمور الشرقية في مجتمع الأمم. وفي هذا السياق، نعرب عن الثناء للإجراء الأكيد الذي تقوم به قوات حفظ السلام التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فيما يتصل بالتصدي للأخطار المحيطة بحالة الأمن نتيجة لأنشطة الميليشيات المتسللة من تيمور الغربية. ولا يزال يتعين التصدي بصورة حاسمة لمشكلة اللاجئين ونشاط الميليشيات من تيمور الغربية إذا أريد لعملية الانتقال أن تظل على مسارها الصحيح.

وبغية تحقيق هذه الغاية، يتعين أن تواصل سلطات إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تعاونهما لضمان إرساء أسس الأمن في تلك المنطقة والسماح لأنشطة الوكالات الإنسانية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالعمل لتخفيف معاناة اللاجئين. ويتعين تصميم استراتيجية إعلام تتيح للاجئين في تيمور الغربية اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بمستقبلهم.

ونهنئ أيضا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على إنجازها ولايتها بفعالية في مجالات عدة في تيمور الشرقية. لقد حققت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقدما كبيرا في مجالات حساسة وهامة، من قبيل تدريب أفراد الشرطة التيموريين الشرقيين، وتطوير شرطة مدنية في أرجاء البلد كله تقريبا، وتطوير نظام من القانون والنظام، وإدارة شعبية واستهلال خدمات التعليم والخدمات الصحية الأساسية.

غير أن مهمة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وفي الحقيقة مهمة المجتمع الدولي كله تظل تمثل تحديا. إن الانتقال في تيمور الشرقية لن يكون سلسا، إلا بعد القيام بجملة أمور منها، تدريب الشرطة من التيموريين الشرقيين تدريبا فعالا وفي الوقت الملائم على القيام بواجبهم؛ ومعالجة مشكلة اللاجئين، التي ترتبط بنشاط الميليشيات في تيمور الغربية؛ وإنشاء إدارة شعبية وطنية؛ وتعمير أو تشييد البنية الأساسية، بما في ذلك الطرق وإمدادات الطاقة. ولا يزال يتعين عمل الكثير في تلك المجالات.

ونرحب بإجماع شعب تيمور الشرقية على إجراء الانتخابات والحصول على الاستقلال خلال هذه السنة الحالية. ويمثل ذلك وعيا سياسيا أظهره شعب تيمور الشرقية خلال مسعاه من أجل تقرير المصير وإنشاء دولته الخاصة به.

تشكل المشاورات الجارية في إطار المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، التي يشترك فيها كل الأطراف السياسية الفاعلة في تيمور الشرقية دليلا على أن شعب تيمور الشرقية ملتزم ببناء دولة جديدة تقوم على أساس مبادئ جوهرية من الديمقراطية والحرية وحكم القانون.

ومن الأمور الملحة الآن بقدر أكبر من ذي قبل الاستفادة بالتقدم المحرز بالفعل والتخطيط لمجابهة التحديات الكبيرة، التي يمكن يقينا مواجهتها على مسار عملية الانتقال في تيمور الشرقية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يظهر الآن تضامنه مع القضية التيمورية وذلك بتوفير الموارد الضرورية من أجل استكمال ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الموعد الملائم ووضع الأسس من أجل إقامة دولة تيمور الشرقية المستقلة في المستقبل. وحسبما اقترح الأمين العام، لا بد من تخصيص موارد من الأنصبة المقررة بمستويات ملائمة، ولا بد من السماح لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باستخدام تلك الموارد بطريقة تتسم بقدر أكبر من المرونة في تحديدها الأولويات وتنفيذها لولاياتها المعقدة في تيمور الشرقية.

تبين الخطى الحالية لتنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمشاريع الأخرى التي تضطلع بها المنظمات الدولية أن الوضع يقتضي وجودا قويا للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد استقلالها. ونعتقد بضرورة التخطيط على النحو الملائم لهذا الوجود الدولي والإذن بولاية ملائمة له.

ونعرب عن سرورنا لملاحظة أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية سوف تجري انتخابات تسبق إعلان الاستقلال في تيمور الشرقية. ومن الأهمية القصوى بناء قدرات داخلية فيما يتصل بالتخطيط العمليات الانتخابية، بهدف تمكين التيموريين الشرقيين من إدارة انتخاباتهم في المستقبل.

ونطالب المجتمع الدولي أيضا بمواصلة تقديم الدعم إلى تيمور الشرقية بعد استقلالها، في الوقت الذي يقوم فيه التيموريون الشرقيون ببناء نظام حكمهم المستدام. ويتسم تقديم أشكال المساعدة التقنية والمالية وغير ذلك من المساعدات بأهمية حاسمة كي يتسنى لتلك الأمة أن تظهر للوجود وتحتل مكانها في صفوف مجتمع الأمم. وفي هذه الحالة يتعين علينا أن ننفذ ما ننادي به فيما يتعلق ببناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

حق تقرير المصير أساس هام من أسس العلاقات الدولية التي تعلق موزامبيق دائما أهمية كبرى عليها. وفي هذا السياق يقدم بلدي حاليا مساهمة متواضعة في عمليات الانتقال في تيمور الشرقية: مفرزة صغيرة من الأفراد المدنيين والعسكريين في تلك المنطقة.

ونتطلع قدما إلى الترحيب بتيمور الشرقية المستقلة في الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم الأخير المسجل على قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ويبيسونو** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أرغب في بداية كلمتي أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين للإعراب عن تعازي وفدي الحارة وتعاطفه مع البلدين الصديقين، الهند وباكستان، لمأساة الوفيات الناجمة عن الزلزال الذي ضرب شبه القارة بالأمس.

وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة سنغافورة، والأعضاء الجدد الآخرين – آيرلندا وكولومبيا وموريشيوس والنرويج – الذين انضموا إلى عضوية المجلس. ونحن على اقتناع بأن الأعضاء الجدد سوف يسهمون بأفكار وآفاق جديدة في عمل المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تهانئ وفدي المخلصة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر، شهر كانون الثاني/يناير. ونحن على ثقة من أن أعمال المجلس تحت قيادتكم المقتدرة ستتكلل بالنجاح.

ينظر المجلس اليوم في قضية لها أهمية كبيرة يوليها المجتمع الدولي اهتماما بالغا – وهي بالتحديد قضية الارتقاء بإقليم إلى دولة. وإذا نجح المجتمع الدولي في هذه العملية، فسوف يشاهد العالم، في المستقبل غير البعيد، تيمور الشرقية، الدولة الأولى التي تولد في الألفية الجديدة. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نقدم دعمنا الجماعي، لأن هذه القضية تنطوي على مهام معقدة وصعبة تتمثل في بناء الدولة ونظام الحكم والتنمية.

وحكومة اندونيسيا، كجزء من المجتمع الدولي، وكدولة متاخمة تتشاطر حدودا مشتركة مع تيمور الشرقية، تؤكد من جديد التزامها الثابت بإقامة علاقات مفيدة ومتسقة بصورة متبادلة مع تيمور الشرقية المستقلة الديمقراطية المستقرة في المستقبل. لذلك، فإننا نلتزم تماما بحل جميع القضايا المعلقة، بما في ذلك مسألة اللاجئين التيموريين الشرقيين. وبغية تحقيق هذه الغاية، دأبت اندونيسيا على التعاون المستمر، وستواصل ذلك مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومع مديري تلك الإدارة، فضلا عن قادة تيمور الشرقية. ومما لا شك فيه أن حسم تلك القضايا من شأنه أن يسهل تحقيق هدف حكومتي.

بيد أن تحقيق هذا الهدف لا يعتمد فحسب على الحالة السائدة في نوسا تنغارا الشرقية، بل أيضا على الحالة في تيمور الشرقية. ومع إدراك النتائج التي حققتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى الآن، ليس بوسعنا أن نتغاضى عن حقيقة ما ذكره بعض المراقبين المستقلين، بمن فيهم زنانا غوسماو، الذي وجه في كلمته بمناسبة السنة الجديدة، تعليقات نقدية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونعتقد أن تلك الآراء تعبّر عن أماني الشعب التيموري الشرقي ومن ثم لا بد من أخذها في الحسبان والنظر فيها بصورة بناءة.

لقد أكدت حكومتي في مناسبات عديدة اعتقادها القوي بأن العنصر الرئيسي لحل هذه المجموعة الكبيرة من القضايا القائمة حاليا هو ضرورة تعزيز المصالحة الحقيقية الأصيلة بين التيموريين المنتمين إلى جميع الانتماءات السياسية – لا سيما في ضوء حقيقة أن الخلافات السياسية بينهم في الماضي أدت على الدوام إلى أعمال العنف. وهكذا، تتسم المصالحة بأهمية أكبر ويتعين السعي إلى تحقيقها بكل جهد مخلص إذا أريد تجنب حرب أهلية محتملة تفتك بتيمور الشرقية وشعبها.

لقد عملت إندونيسيا، من جانبها، على تسهيل المحادثات المؤدية إلى المصالحة فيما بين التيموريين الشرقيين، وسوف تواصل القيام بذلك في المستقبل. ولقد أجريت محادثات من ذلك القبيل مؤخرا في دنباسار، وبالي، يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بمساعدة من جامعة اوبسالا السويدية. وحقيقة مشاركة قادة هاتين المجموعتين في ذلك الحدث تعد في الواقع خطوة أساسية من شأنها أن تمهد الطريق إلى إجراء محادثات مماثلة في المستقبل القريب.

إعادة اللاجئين إلى ديارهم وحسم هذه القضية في وقت مبكر تعد جانبا آخر يتعين التصدي له بصورة عاجلة، لأن ذلك يحقق مصلحة اندونيسيا وتيمور الشرقية على حد سواء، لا سيما بالنظر إلى هذا الجانب من منظور ضمان الاستقرار في جزيرة تيمور. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تهيئة بيئة تتسم بالهدوء والسكينة، بما في ذلك تعزيز الأمن الوظيفي وتوفير فرص العمل في تيمور الشرقية. ولذلك، فإن التقارير المستقلة التي تفيد بوقوع الإساءات وأعمال العنف والترويع بل وحتى حالات القتل المرتكبة ضد العائدين المؤيدين للاندماج فضلا عن الأقليات، لا تيسر عودة اللاجئين. وكخطوة نحو زيادة عودتهم إلى ديارهم، وضعت اندونيسيا مشروعا رائدا على أساس مخصص وطبيعة تلقائية مع الاحتياطيين السابقين في القوات المسلحة الاندونيسية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بمساعدة من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمنظمة الدولية للهجرة. وفي هذا السياق، من الجدير ملاحظة أنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قامت قوة العمل الاندونيسية المعنية باللاجئين في نوسا تنغارا الشرقية بتسهيل العودة الفورية لـ ٤٠٠ لاجئ، وتم ذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ووكالات المعونة عند الحدود. ولا يمكن إنكار أن مشاكل اللاجئين ذات أوجه متعددة وأبعاد كثيرة. ولقد نص الاستنتاج الذي خلصت إليه الوثيقة التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمعنونة "حالة اللاجئين في العالم - البحث عن حلول" على ما يلي:

> "البحث عن حلول لا يستند فقط على الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. إنه يستند إلى معرفة وقدرات اللاجئين أنفسهم بشأن عزمهم على استئناف حياتهم بصورة تتسم بقدر أكبر من الإنتاجية".

اللاجئون التيموريون الشرقيون بحاجة إلى ضمان تحقيق ليس فحسب تنمية اقتصادية في تيمور شرقية مستقلة، الأمر الضروري للسعي إلى حياة منتجة، بل أيضا نوع التنمية التي تمكنهم من تسخير كامل طاقاتهم البشرية، والاحتفاظ بالكرامة، والتمتع بالأمن البدني وتلبية احتياجاتهم المادية، ومشاركتهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وقبل كل شيء، ضمان العيش في ظل حكم عادل بموجب القانون.

وترى حكومتي أن هذه هي الأهداف التي ينبغي أن تسعى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى تحقيقها، بينما يجري النظر حاليا في تمديد ولايتها، في سياق مبدأ المسؤولية المشتركة، حسبما طالب بذلك إعلان قمة الألفية، مع دخولنا في القرن الحادي والعشرين.

وفضلا عن ذلك، تواصل إندونيسيا مساعيها لنزع أسلحة الميليشيات، باتخاذ تدابير مغرية وقمعية في آن واحد، تؤدي إلى مصادرة المئات من الأسلحة العادية أو اليدوية الصنع، بما في ذلك الذخيرة والقنابل. ويسيطر جهاز الأمن الإندونيسي حاليا على الحالة في المخيمات وفيما حولها وعلى طول الحدود مع تيمور الشرقية. ولقد أثنى السيد راموس - أورتا وزير خارجية حكومة تيمور الشرقية

الانتقالية، على هذه المساعي، لأن هذه التدابير أسفرت عن انخفاض كبير في الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف المرتكبة مما يسمى بالميليشيات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وفيما يتصل بمسألة تسجيل اللاجئين، عُقدت في جاكارتا جولتان من الاجتماعات بين إندونيسيا ووكالات المعونة الدولية لمناقشة الطرائق الضرورية لاستئناف العملية: ومن المتوقع أن تستأنف العملية في آذار/مارس ٢٠٠١. بيد أن الحادثة المأساوية التي وقعت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أسفرت عن وضع هذه المنطقة في الفئة الخامسة من تصنيفات الحالة الأمنية، مما أدى إلى منع الوكالات الدولية من الاضطلاع بعملياتها. ومما لا شك فيه أن حالة اللاجئين في الوقت الحاضر تتطلب استجابة فورية كي يتسنى تخفيف حدة نكبتهم. ولذلك، يظل الأمل معقودا على أن تؤدي المشاورات الجارية حاليا بين إندونيسيا والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته المنسق المسؤول عن أمن الأفراد التابعين للأمم المتحدة في المنطقة، بشأن طرائق إجراء تقييم لحالة الأمن، بما يتمشى مع الإجراءات المعمول بها التي حددها مكتب منسق شؤون الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى إعادة تصنيف الحالة الأمنية في المنطقة إلى فئة أفضل من الفئة الخامسة.

أثناء زيارة إلى جنيف اجتمعت السيدة ميغاواتي سوكا رنوبوتري، نائبة رئيس الجمهورية، والسيد علوي شهاب وزير الخارجية، بالسيد رُد لوبرس، المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين. وأكد الوزير شهاب التزام إندونيسيا بضمان تحقيق الأمن في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية.

وكدليل على إظهار التزام حكومتي بتقديم مرتكبي الأعمال الإجرامية إلى العدالة، ينبغي الإحاطة علما بأن العملية القضائية بدأت بإجراء عدة محاكمات للأطراف المتهمة. وفي ٢ و ٨ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قُدم يوريكو غوتراس إلى المحاكمة على دوره في حض تابعيه على استعادة الأسلحة التي جرى تسليمها بالفعل للسلطات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ووجهت إليه تهمة حيازة الأسلحة بصورة غير شرعية. وفي الوقت نفسه، قُدم الأشخاص الستة المشتبه في قيامهم بقتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أتامبوا للمحاكمة أمام محكمة منطقة شمال جاكارتا. وعُقدت أولى جلسات الاستماع في يومي ١١ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن تستمر العملية القضائية خلال الأسابيع القادمة. ومشتبه فيه آخر هو جاكوبوس بري، الذي يُزعم بأنه قتل الجندي ليونارد مانينغ، سلم نفسه إلى سلطات القوات المسلحة الإندونيسية عند الحدود في أتامبوا في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وهو محتجز حاليا لدى الشرطة لإجراء المزيد من التحقيقات معه. وخلال مرحلة التحقيقات هذه، سوف يعامل المتهم وفقا للإجراءات القانونية الأصولية.

وإذ تتطلع إندونيسيا نحو المستقبل، فإنها سوف تسعى إلى ضمان ذكر الموقع الجغرافي لتيمور الشرقية في أعمال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وينعكس دليل آخر على التزام إندونيسيا الجاد بإقامة علاقة متبادلة منتجة ومفيدة مع تيمور الشرقية على جميع المستويات، في الاقتراح الذي قدمه الرئيس عبد الرحمن واحد بتشكيل مجموعة إقليمية جديدة، تسمى منتدى غرب المحيط الهادئ، تجد فيه دولة تيمور الشرقية الناشئة نفسها وسط بلدان صديقة في المنطقة، وهكذا تتحقق مساعدتها في توطيد عمليتي بناء الدولة والتنمية.

في الختام، وفي ضوء ما تقدم، تعرب إندونيسيا عن أملها المخلص في أن ينصب تركيز تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على المستقبل وتلبية

الاحتياجات بطريقة إيجابية ومتوازنة وشاملة، فضلا عن تلبية أماني جميع أفراد الشعب التيموري الشرقي خلال المرحلة الأخيرة المؤدية إلى الاستقلال.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى وفدي.

أعطي الكلمة للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو ليرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

**السيد فييرا دي ميللو** (تكلم بالانكليزية): أعرب، باسم السيد خوزيه راموس - أورتا وبالأصالة عن نفسي، عن امتناننا للمؤازرة بالإجماع - أعتقد أنه بوسعي أن أستخدم هذه العبارة - لبعثتنا ولتوصيات الأمين العام، المتضمنة في باب "الملاحظات" من تقريره المقدم إلى مجلس الأمن، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة بتمديد ولاية بعثتنا حتى نهاية هذه السنة. وتشكل هذه المؤازرة حافزا قويا جدا وتشجيعا لزملائي في تيمور الشرقية - وللتيموريين الشرقيين ولزملائي الموظفين الدوليين على حد سواء، الذين ينتمون إلى شتى وكالات الأمم المتحدة والأوساط غير الحكومية، الذين يواصلون القيام بدور حاسم في جهود التعمير، فضلا عن العاملين هنا في الأمانة العامة. بل، والأهم من ذلك، تمثل هذه المؤازرة رسالة أمل للسكان التيموريين الشرقيين كافة. لقد كانت المناقشة رائعة حقا، وأشكركم، سيدي الرئيس، شخصيا وأشكر موظفيكم وحكومتكم على ما بذلتموه من طاقة ووقت وعلى التزامكم الذي أعلم أنكم تعهدتم به لقضية تيمور الشرقية.

أما بشأن مسألة الوجود في مرحلة ما بعد الاستقلال، لقد أكد لنا معظم المتكلمين، بمن فيهم أنت، سيدي، الرغبة في أن تظل الأمم المتحدة معنية بشؤون تيمور الشرقية وتواصل القيام بدورها الداعم القوي بعد أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة. هذه مسألة عظيمة الأهمية للشعب التيموري والقيادة التيمورية. وأنا لا أغالي بذكر أهمية هذه الرسالة. ولقد طلب بعض الأعضاء، ولا سيما الصين، تقديم دراسة متعمقة ومقترحات مفصلة، وأعتقد بأن الأمين العام سوف يوافق على إعدادها في المستقبل القريب، عن الهيكل المقترح والمهام المقترحة وولاية هذه المتابعة، لبعثة متكاملة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية: الأمر الذي يحدد أيضا دور الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وليس أقلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأعرب عن امتناني أيضا للبيانات التي أدلى بها المتكلمون المختلفون، بمن فيهم رئيس الجمعية العامة، بشأن مسألة المرونة في استخدام الأنصبة المقررة في تيمور الشرقية من أجل بناء هذا الهيكل الحكومي الجديد.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن، أشعر بالامتنان للدعم الذي تلقيناه في إنشاء قوة الدفاع لتيمور الشرقية الجديدة. أما عن الشرطة المدنية، فقد طلب ممثل الولايات المتحدة الاستماع إلى تعليقاتي عن المقترحات التي عرضها خوزيه راموس - أورتا حول الاستفادة بالوحدات الوطنية. وكما ذكرت هذا الصباح، ينظر زملاؤنا في إدارة عمليات حفظ السلام حاليا في هذه المسألة. وقد تقدمت بتوصيات مماثلة إلى نيويورك وأرى أنه بوسعنا إيجاد صيغة جديدة تحسن أداء عنصر الشرطة المدنية الدولية في تيمور الشرقية تحسينا كبيرا.

كما طُلب إليَّ تزويد المجلس بتقييمي الشخصي لنتائج تدريب الشرطة التيمورية حتى الآن. وتقييمي إيجابي للغاية. وأرى في الواقع أن هذا أحد المجالات التي حققت فيها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية النجاح بشكل خاص، لا من الناحية العددية فحسب، وإنما أيضا من حيث النوعية الرفيعة ودرجة التزام طلاب الشرطة التيموريين الشرقيين الجدد. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن ما نسبته ٣٢ في المائة من المعينين في قوة الشرطة التيمورية الشرقية حتى

الآن من النساء. وستصل الأرقام في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى ٣٠٠ ضابط شرطة تيموري، في مراحل مختلفة من التدريب، يقومون بالعمل في شوارع تيمور الشرقية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، سيتخرج ١٠٠ ضابط شرطة بحد أدنى من أكاديمية الشرطة كل شهر، الأمر الذي يصل بنا إلى ٨٠٠ ضابط شرطة بحلول شهر حزيران/يونيه بالإضافة إلى ٢٠٠ ضابط آخرين يتلقون التدريب في الأكاديمية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سيكون عدد أفراد الشرطة التيموريين الشرقيين من الرجال والنساء في شوارع تيمور الشرقية قد ارتفع إلى ٤٠٠ ١ شرطي. بيد أن قوة الشرطة الجديدة هذه، كما ذكرت في عرضي، لن يكتمل تدريبها ونشرها قبل حلول العام ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بتسليم مقاليد الأمور إلى التيموريين، سألني ممثل المملكة المتحدة عن الكيفية التي يمكن بها أن نحسن هذه العملية من حيث الجودة لا من حيث العدد. واسمحوا لي بأن أقول إن التقييم الذي أستطيع تقديمه اليوم هو أن عملية التحول إلى التيمورية ممتازة عند قمة الأنسقة التنفيذية، وكذا في الجهاز شبه التشريعي الذي أنشأناه. وكانت متوسطة في المستويات الدنيا من الهيكل التنفيذي، وفي الخدمة المدنية التيمورية الشرقية الجديدة، فضلا عن القضاء. وكانت ضعيفة في المستويات العليا من الخدمة المدنية الجديدة، ومن الواضح أن أهميتها حاسمة لنجاح جهودنا في تيمور الشرقية على المدى الطويل. ولهذا السبب وافقنا في الشهور الأخيرة على أن يكون هذا الأمر محورا لتركيز اهتمامنا طوال الفترة الانتقالية الباقية. ويرجع هذا إلى أسباب كثيرة لن أعدّدها هنا، ولكني واثق من إلمام أعضاء مجلس الأمن بها.

وفيما يتعلق بمسألة القضاء، سألني ممثل المملكة المتحدة أيضا عن الاستجابة الدولية للنداء الذي عممناه هنا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وأقول إن هذه الاستجابة كانت محدودة؛ والواقع أن المملكة المتحدة وحدها هي التي تقدمت بعرض لتوفير الدعم المالي. غير أن ورقتنا قد أعادت إدارة عمليات حفظ السلام تعميمها على أعضاء هذا المجلس وعلى البلدان المساهمة بقوات، وأعلم أن الإدارة ستنظم في القريب العاجل، في الأسبوع القادم على قدر علمي، اجتماعا فنيا مع البعثات الدائمة هنا في نيويورك لمحاولة استطلاع الدعم العاجل الإضافي استجابة لطلبنا، وذلك بصفة رئيسية من حيث الأفراد الذين يقومون بالتحقيقات. فهذا هو ما نحتاجه، موارد بشرية مدربة تتسم بالكفاءة لمساعدة وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة على إتمام تحقيقاتها المعلقة لفترة أطول مما ينبغي.

وفيما يتعلق بالعدالة بوجه عام، سألني ممثل الولايات المتحدة أيضا كيف يمكن لنا أن نكفل استمرار هذه العملية بعد الاستقلال. ويمكننا أن نفعل هذا ليس من خلال توطيد أقدام السلطة القضائية التيمورية الشرقية الجديدة فحسب، ولا سيما الفريق الخاص المعني بالجرائم الخطيرة الذي أنشئ في محكمة إقليم ديلي، ولكن أيضا، وأود أن أوضح ذلك، من خلال استحداث لجنة للحقيقة والمصالحة، وقد وافق عليها المجتمع المدني التيموري الشرقي بصفة عامة الآن. وهذه خطوة هامة للغاية إلى الأمام ولا سيما بالنسبة للجرائم التي لا تندرج ضمن فئة الجرائم الخطرة. ونحن نعمل جاهدين على إعداد القواعد اللازمة لإنشاء هذه اللجنة ويحدوني الأمل في أن تبدأ أعمالها بحلول شهر آذار/مارس، لا في ديلي وحدها وإنما أيضا فيما يمكن أن يسمى بالأقاليم الفرعية الخمسة. ومن شأن هذه اللجنة أن تكون آلية بالغة الأهمية فيما بقي من الفترة الانتقالية وبعد الاستقلال لإقناع الشعب التيموري بأنه يجري التصدي لمسألة العدالة بما يحقق رضاهم.

أما عن السؤال الذي وجهه إلي السفير فالديفيزو ممثل كولومبيا عن التثقيف المدني، فأظن أن خوزيه راموس –

أورتا قد أوضح بالفعل أن الحوادث ذات الطابع السياسي كانت قليلة جدا في الواقع. ويحدونا الأمل في أن نستطيع احتواء أي عنف في الشهور القادمة من خلال اعتماد القاعدة المتعلقة بالأحزاب السياسية، والقاعدة المتعلقة بالانتخابات للمجلس التأسيسي، وميثاق الوحدة الوطنية، الذي أشار إليه السيد راموس - أورتا هذا الصباح، ومدونة سلوك الأحزاب السياسية، وكذلك من خلال حملة التثقيف المدني، التي ستشن وتتكامل مع عملية التسجيل للانتخابات وتستفيد من الهياكل الأساسية التي ستنشأ لأغراض عملية التسجيل للانتخابات.

وسكان تيمور الشرقية يتمتعون بدرجة عالية من الانضباط، كما أشرنا على مر السنين ومنذ وصولنا في تيمور الشرقية، وهم مصممون على رفض العنف. وقد اكتسبوا حقا من الحقوق الأساسية، وهو حق الحياة في سلام، وسوف يمارسون ذلك الحق. أضف إلى ذلك أن الجماعات التي قد تمثل مصادر لهذا العنف صغيرة للغاية. ونحن نعرفها وأعتقد أن بوسعنا تحييدها بالوسائل السلمية، ولكن أيضا باستخدام قوة الشرطة المدنية البالغة القوة والتواجد العسكري الميداني إذا اقتضت الضرورة.

أما فيما يتعلق باللاجئين فقد أثيرت أسئلة كثيرة. ولن أحاول الإجابة عنها جميعا. وقد أجاب السفير ويبيسونو إجابة جزئية عن تلك الأسئلة، من وجهة نظر الحكومة الإندونيسية، ونؤيد السياسات التي تتبعها الحكومة الإندونيسية بالنسبة لهذه المسألة تأييدا كاملا. كما اضطلع بالعديد من المبادرات في غضون الأشهر الأخيرة بالاشتراك مع السلطات الإندونيسية. ولن أعيد ذكرها هنا، لأن الوقت جد قصير. وأشرت إلى القليل منها في العرض الذي قدمته هنا هذا الصباح. وأخبرت المجلس أيضا بأني ناقشت بعض الأفكار مع القائد العسكري الإقليمي، الجنرال دي كوستا، منذ ثلاثة أيام فقط في دينباسار. وفعلنا نفس الشيء مع المدير العام للشؤون السياسية في وزارة الخارجية الإندونيسية ومع رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للحكومة الإندونيسية، التي زارتنا مرتين خلال الأسابيع الأخيرة في ديلي. ويحدوني الأمل في أن يتسنى لنا، من خلال المزيد من القوة والتنسيق الأفضل في تنفيذ بعض هذه الأفكار، أن نتصدى في نهاية الأمر للتحدي المتمثل في اللاجئين الباقين في تيمور الغربية وأن نجد حلا له.

وفيما يتعلق بالتضليل، فإن السفير ويبيسونو محق في قوله إن الإشاعات منتشرة في تيمور الغربية مما يثير خوفا مصطنعا في أذهان السكان اللاجئين عن كيف أنهم سيعاملون إذا ما قرروا العودة إلى تيمور الشرقية. وكنا نناقش مع الحكومة الإندونيسية استراتيجية جديدة لمواجهة حملة التضليل هذه في مستوطنات اللاجئين في تيمور الغربية، ونحن نعول كثيرا على الشرطة والجيش الإندونيسيين لمساعدتنا على نشر معلومات موضوعية صحيحة بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وقد وافقنا أيضا مؤخرا على أن ندعو وسائط الإعلام الإندونيسية، من جاكرتا وبالي، وأيضا من كوبانغ في تيمور الغربية، لزيارتنا والتنقل في أنحاء البلد بحرية، كما فعلت في الماضي، لتنقل صورة أكثر دقة عن الحالة في تيمور الشرقية إلى الرأي العام واللاجئين في تيمور الغربية.

أخيرا، يحدونا الأمل أيضا في أن تحل بصورة مرضية، في المفاوضات الثنائية التي ستعقد في ٣٠ كانون الثاني/يناير، مسألة المعاشات التقاعدية للاجئي تيمور الشرقية الذين يجدون أنفسهم في إندونيسيا في الوقت الحالي والذين كانوا موظفي خدمة مدنية تحت الإدارة الإندونيسية. وهذا سيكون حافزا قويا لهم للعودة إلى ديارهم.

(تكلم بالفرنسية)

سأختتم بالرد على الأسئلة التي وجهها إليَّ السفير لفيت.

فيما يتعلق بكفاية وسائل الإدارة الانتقالية بالنسبة للحالة على أرض الواقع خلال الأشهر القليلة المقبلة، سَأَلَنا

السفير عما إذا يمكن تقديم أي تقييمات خلال ثلاثة أشهر. وردي هو نعم، بالطبع، يمكننا أن نقوم بذلك بدون أي صعوبة لأننا خططنا لتقديم تقييمات منتظمة، لا سيما فيما يتعلق بالقوة العسكرية.

وفيما يتعلق بالسؤالين الآخرين اللذين وُجِّها إليَّ - كيف أرى، بعد إجراء الانتخابات، العلاقة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والجمعية التأسيسية، وكيف أننا قد نحتاج إلى تغيير طريقة عمل الإدارة الانتقالية - اسمحوا لي أن أقول أولا إن كل القادة السياسيين التيموريين أعلنوا بوضوح تام أنهم سيقِرون بلا تحفظ استمرار الأمم المتحدة في ممارسة إدارة الإقليم حتى الاستقلال. ولذا فإن دوري هو دور مدير انتقالي. وأعتقد أني قلت صباح اليوم إنه سيتم تعيين وزارة جديدة تعبر عن نتائج الانتخابات بعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، الأمر الذي من شأنه تيسير التلاحم بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

وأرى أن مشكلة واحدة يمكن أن تنشأ، كما قلت صباح اليوم، إذا كانت الجمعية التأسيسية ستمارس أيضا سلطة تشريعية قبل الاستقلال. ووفقا لطول الفترة المتبقية حتى الاستقلال ونطاق هذه السلطات، من الواضح أننا سنحتاج، وسأحتاج، إلى تطبيق الفقرة ١ من منطوق القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) بدرجة من المرونة والكثير من اللباقة والتوازن، وهي تنص على أن الإدارة الانتقالية ستفوض لممارسة كل السلطة التشريعية والتنفيذية، بما في ذلك إقامة العدالة. ومن الواضح، أنه فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، يجب أن نقيم توازنا مع هذه الجمعية التشريعية الجديدة، إذا، وأكرر، إذا كان لها أن تمارس سلطة تشريعية قبل الاستقلال.

(تكلم بالانكليزية)

بهذا أختتم ملاحظاتي وإجاباتي على بعض الأسئلة. ويؤسفني أنني لم أجب عليها كلها، ولكن الوقت متأخر جدا ورأيت أن أتناول فقط الأسئلة البارزة بشكل خاص أو ذات الصلة ببقية المرحلة الانتقالية هذه. ومرة أخرى، أشكر الأعضاء من أعماق قلبي على إتاحتهم الفرصة لنا لأخذ الكلمة ربما بصورة أكثر توسعا مما يمكن أن تكون الحالة عليه.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد فييرا دي ميللو على ردوده الشاملة، وأهنئه على الطاقة الهائلة التي أظهرها وأشكره أيضا على ملاحظاته الرقيقة التي أبداها عني وعن وفدي.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ولكن قبل أن أرفع الجلسة، أسمحوا لي أن أقرأ رسالة تلقيتها للتو من الممثل الدائم للهند:

”عزيزي كيشوري

”أكتب إليك بصفتك رئيسا لمجلس الأمن. أفهم أن كل المتكلمين في جلسة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن تيمور الشرقية قدموا تعازيهم إلى بلدي على فقدان الأرواح في الزلزال الذي وقع في غوجارات. وبما أننا لسنا مدرجين في قائمة المتكلمين، لم نتمكن من التعبير على الفور عن امتناننا، ولكني أود أن أنقل إليكم، ومن خلالكم إلى كل أعضاء مجلس الأمن والممثلين الآخرين الذين تكلموا في المجلس اليوم، امتناننا على مشاعر التضامن والمؤاساة التي أعربوا عنها في بياناتهم. مع تقديري.

”المخلص لكم، كماليش شارما“.

رفُعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.